Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.17
البند 7(ب)(iii) من جدول الأعمال

24 October 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

مملكة سوازيلاند

من أجل

مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى

Document # :210873
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة المشروع		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز المشروع		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	4
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع سوازيلاند	5
دال –	الإطار المنطقي للمشروع	6
الجزء الثاني –	**المشروع**	**7**
ألف –	منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة	7
باء –	أهداف المشروع ونطاقه	8
جيم –	عناصر المشروع	8
دال –	التكاليف والتمويل	10
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	13
واو –	التنظيم والإدارة	14
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	17
ياء –	السمات الابتكارية	17
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**18**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**18**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		**19**

APPENDIXES — الذيــول

الصفحة

1	I.	SWAZILAND AT A GLANCE	الأول – سوازيلاند في لمحة
2	II.	COUNTRY PORTFOLIO SUMMARY	الثاني – مجمل الحافظة القطرية
3	III.	LOGICAL FRAMEWORK	الثالث – الإطار المنطقي
6	IV.	PROJECT ORGANIZATION DURING PLANNING AND DEVELOPMENT PERIOD	الرابع – تنظيم المشروع أثناء فترة التخطيط والتطوير
11	V.	PROJECT ORGANIZATION DURING INITIAL OPERATION PERIOD	الخامس – تنظيم المشروع أثناء فترة التشغيل المبدئية
13	VI.	PROJECT ORGANIZATION UPON FULL OPERATION	السادس – تنظيم المشروع عند التشغيل الكامل
13	VII.	IMPLEMENTATION SCHEDULE FOR PHASE I	السابع – الجدول الزمني لتنفيذ المرحلة الأولى
13	VIII.	ELABORATION OF EXISTING INSTITUTIONAL FRAMEWORK	الثامن – تطور الإطار المؤسسي القائم
13	IX.	ELABORATION OF PROJECT COMPONENTS	التاسع – إعداد عناصر المشروع
13	X.	ELABORATION OF PROJECT ORGANIZATION AND IMPLEMENTATION ARRANGEMENT	العاشر – وضع ترتيبات تنظيم المشروع وتنفيذه
13	XI.	ASSUMPTIONS FOR COMPUTATIONS OF CROP BUDGETS, FARM MODELS AND COST STREAMS AND PROJECTED SUGAR PRICE	الحادي عشر – فرضيات حساب ميزانيات المحاصيل، ونماذج المزارع وفئات التكلفة وسعر السكر المقرر

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ليلانجني
1.00 دولار أمريكي	=	7.77 ليلانجني
1.00 ليلانجني	=	0.1287 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة مملكة سوازيلاند

1 أبريل/نيسان – 31 مارس/آذار

خريطة منطقة المشروع

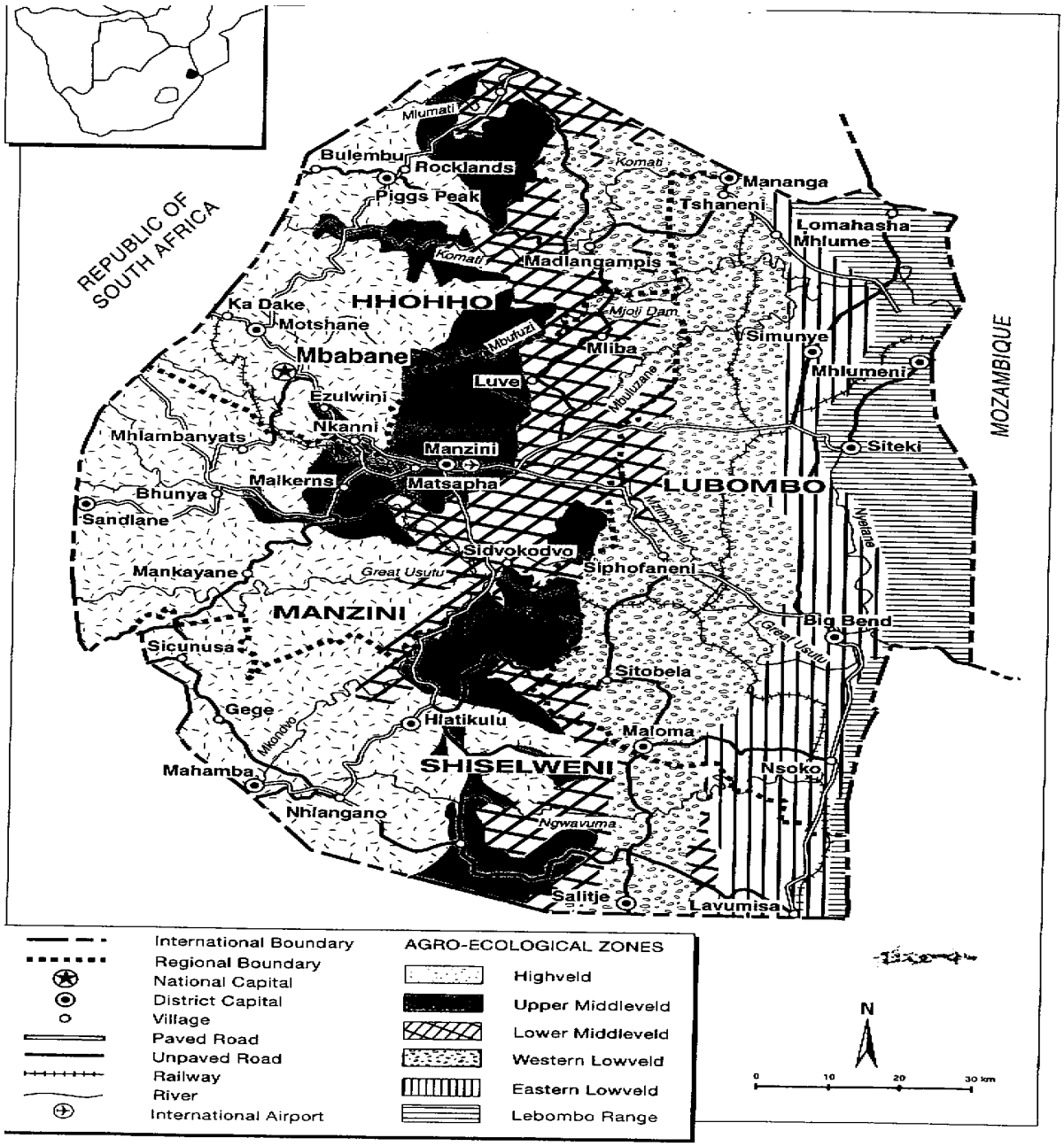

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير التقدير

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

مملكة سوازيلاند

مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	حكومة سوازيلاند
المقترض:	مملكة سوازيلاند
الوكالة المنفذة:	مؤسسة مشروع كوماتي في سوازيلاند
التكلفة الكلية للمشروع:	116.54 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	11.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.96 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
الجهات المشتركة في التمويل:	مصرف التنمية الأفريقي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، مصرف التنمية في الجنوب الأفريقي، اللجنة الأوروبية
قيمة التمويل المشترك:	81.32 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك	مصرف التنمية الأفريقي: قرض المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: قرض مصرف التنمية في الجنوب الأفريقي: قرض اللجنة الأوروبية: منحة
مساهمة المقترض:	15.37 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	4.89 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

المشـــروع – يهـــدف تصـــميم مشروع الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولـــى، والـــذي يســـتغرق ثماني سنوات، إلى خلق امكانات مأمونة لحصول أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء على الموارد الحيوية وهي المياه التي كان يتمتع بها في السابق القطاع الخاص الواسع النطاق بصورة أساسية. وتتمثل الأهداف فـــي إدماج القطاع الفرعي لأصحاب الحيازات الصغيرة ضمن الاقتصاد التجاري عن طريق توفير البنى الأساسية للري من أجل السماح بتكثيف وتنويع المحاصيل عالية القيمة، ولوقف التأثيرات الصحية السالبة والتدهور البيئي. وتضم عناصر المشـــروع: (أ) أشـــغال سابقة ونظام توزيع يشمل إنشاء سد لتحويل المجرى، وثلاثة خزانات والأشغال الهندسية المدنية الثقـــيلة الأخرى؛ (ب) تنمية لاحقة وتسويق زراعي يشمل مساندة وضع سياسة وإطار قانوني (من أجل الأرض، والمياه، وإعـــادة التوطيـــن، ومـــنظمات الزراع)، والتخطيط التشاركي وتنمية المزارع المروية، ومؤسسات إدارة الري والاتجار الزراعـــي؛ (جـــ) التخفـــيف البيئي ويشمل الانتهاء من وضع خطة شاملة للتخفيف وتخطيط إعادة التوطين والتعويض؛ والصحة العامة، وصون البيئة، والمراقبة والاستعراض الخارجي؛ (د) تنسيق المشروع وإدارته.

من هم المستفيدون؟ من المتوقع أن تستفيد قرابة 600 2 أسرة، من مجموع 418 3 أسرة تقطن حاليا في منطقة المشروع، وبصورة مباشرة، من أنشطة المشروع. وسيكون المستفيدون عموما من أصحاب الحيازات الصغيرة والعاملين أساسا في إنـــتاج قصـــب السكر، ولكن مع بعض زراعة القطن وغيره من المحاصيل عالية القيمة بموجب الري. ومن المتوقع أن يشترك كذلك نحو 30% من مجموعات الزراع في أنشطة الثروة الحيوانية التجارية. والمستفيدون هم من بين أفقر السكان في البلاد مع متوسط دخل سنوي للفرد يقدر بمبلغ 100 دولار أمريكي. وثمة مجموعة ثانوية كبيرة ستستفيد بصورة غير مباشـــرة من التوسع في العمل بأجور (العمالة) وفرص المشاريع الصغيرة الناجمة عن التوسع الكبير في معدل الدوران النقدي للاقتصاد المحلي.

لمـــاذا هم فقراء؟ إن الظروف شبه الجافة والحدوث المتكرر للجفاف في منطقة حوض نهر أوسوتو والمصحوبة بالقيود على المياه والأراضي ورؤوس الأموال، تقف حاليا حائلا أمام المشاركة الواسعة للمستفيدين في مجال الإنتاج المحاصيلي المكثف – وهو مشروع برهن حتى الآن على فائدته لحفنة من الذين يحصلون على هذه الموارد فقط. كما أن تدفقات مياه نهـــر أوسوتو في موسم الجفاف وروافده، هي مخصصة حاليا بالكامل للحائزين على الرخص الحاليين والمرتبطين أساسا بالمـــزارع الشاســـعة لقصـــب السكر، الذين يستخرجون المياه بضخها مباشرة من النهر. ومن بين ما يزيد على 500 17 هكتار مروية لزراعة السكر على نطاق البلد، هناك فقط 200 1 هكتار يعمل بها أصحاب الحيازات الصغيرة – منها 800 هكـــتار تقع في منطقة المشروع. والمشروع عند استكماله سيغير بصورة جذرية التوازن في الحصول على موارد المياه الوطنـــية مما يتيح لأصحاب الحيازات الصغيرة في أراضي الأمة السوازية الحصول الكبير على الموارد الشحيحة التي كانوا يتعاملون معها في السابق بوصفهم عمال زراعة.

مـــاذا سيفعل المشروع من أجلهم؟ نظرا أنه من غير المرجح تخصيص رخص أخرى للاستخراج المباشر للمياه من نهو أوســـوتو، فـــإن المشروع سيساند إقامة مرفق للتخزين ملائم ومناسب من أجل فوائض تدفقات فيضان النهر أثناء الموسم المطـــير للافـــراج المنتظم واستخدامها للري لاحقا بواسطة أصحاب الحيازات الصغيرة في أرض الأمة السوازية، وذلك

أثـناء بقية السنة. وستوجه المساندة المقدمة من الصندوق وبصورة خاصة إلى خلق الظروف التي ستمكن فقراء الزراع والمجتمعات الفقيرة من تحويل أنفسهم إلى مشغلين تجاريين على نطاق صغير.

كـيف سيشـارك المستفيدون في المشروع؟ طلبت الحكومة إلى الصندوق أن يشارك في تصميم وتنفيذ البرنامج لضمان تعظـيم فوائـد الاسـتثمارات إلـى أقصـى حـد لصـالح فقـراء الـريف. وسيعمل أصحاب الحيازات الصغيرة من مجموعـات/رابطات مكونة من 20 عضوا، وسيشتركون في زراعة المحاصيل أو الاضطلاع بمشاريع الثروة الحيوانية، وسيتقاسـمون تكالـيف الإنشـاء، والعمـل والدخـل علـى أسـس عادلة. وستكون النساء والشبان جزءا لا يتجزأ من المجموعـات/الـرابطات. وسـيكون المستفيدون مسؤولين عن استحداث وإعداد وتنفيذ خطط عملهم، وسيحصلون على التدريـب، ورفـع كفاءة المهارات، وغيرها من بناء القدرات لتمكينهم من إدارة مشاريعهم واتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائـية ضـد المخاطر التي تهدد صحتهم وصحة أفراد أسرهم؛ وسيشاركون في الصيانة المستدامة للنبات والحيوان، والأرض/التربة وغيرها من الموارد الطبيعية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
مملكة سوازيلاند
من أجل
مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل
لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى مملكة سوازيلاند بما قيمته 11.90 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.96 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط متوسطة، وذلك للمعاونة في تمويل مشروع تكثيف الري لأصحاب الحيازات الصغيرة في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو – المرحلة الأولى. ويكون أجل القرض 20 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تغطي سوازيلاند مساحة 364 17 كم^2 ويتراوح ارتفاعها عن مستوى البحر بنحو 60–500 1 م. والبلد غير ساحلي: وتشكل موزامبيق حدودها من الشرق، وجنوب أفريقيا من الشمال، والغرب والجنوب. (أنظر الخريطة). وهي مقسمة إلى أربع مناطق متباينة تتطابق مع المناطق الزراعية – الايكولوجية التالية: الفلد العالي والفلد المتوسط والفلد المنخفض (أحر وأجف منطقة) ومراعي لوممبو. وتختلف الإنتاجية المحتملة لمختلف المناطق الزراعية – الايكولوجية في ظروف التهطل اختلافا كبيرا؛ فمعظم الفلد المنخفض مثلا يحصل على أقل من عتبة التهطل في أربع سنوات من بين كل خمس سنوات.

2 - **نظام الحكم** – سوازيلاند ملكية، مع سلطات تشريعية منوطة بالبرلمان. وثمة مجلس وزراء ومجلس وطني يضم الزعماء التقليديين للبلد، يسديان المشورة للملك. وتلتقي النظم الغربية والتقليدية في حكومة سوازي داخل البرلمان الذي يتألف من مجلس الجمعية العامة ومجلس الشيوخ. وثمة نحو 270 من الرؤساء يقدمون الزعامة التقليدية على المستوى المحلي مع حصول كل منهم على مجلس للنواب.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

3 - **الاقتصـــاد** – عرفـــت سوازيلاند طوال الثمانينات نموا اقتصاديا ملحوظا وصل إلى متوسط نسبته 6.6% في السنة. وبحلول منتصف التسعينات، هبط متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.8% فقط في السنة بالأرقام الحقيقية. وهبط ذلك أيضا إلى أقل من 1% في 1999. قد عزي الأداء الاقتصادي السيء جزئيا إلى الجفاف المستمر في السنوات 1991–1995، الـــذي كانـــت له آثار مدمرة على القطاعين الرئيسيين للاقتصاد: الزراعة والصناعات التحويلية (وهي التجهيز الزراعي إلى حد كبير). وقد أدى التغيير السياسي في جنوب أفريقيا إلى تآكل بعض مزايا سوازيلاند في جذب الاستثمارات الأجنبية. فجنوب أفريقيا هي الشريك التجاري الرئيسي لسوازيلاند، وهي تستأثر بنسبة 80% من وارداتها، و50% مـــن صـــادراتها، وبنسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات الداخلية وحتى عهد قريب. وكانـــت الـــتحويلات من المواطنين السوازيين العاملين في جنوب أفريقيا قد ساهمت في الماضي بأكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذه التدفقات قد انخفضت بشكل ملحوظ حيث أن التغييرات الأخيرة في لوائح العمالة قد حدت من فرص العمالة المهاجرة في هذا البلد.

4 - ووصل معدل المساهمة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 11% في العقد حتى 1999، منه نحـــو 88% نجـــم عن إنتاج المحاصيل و12% من قطاع الثروة الحيوانية الفرعي. واستأثر قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 28% مـــن الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي على مدى نفس المدة. والزراعة هي المسؤولة عن نحو 77% من الصناعات التحويلية في هذا الناتج، حيث جاءت المساهمات الرئيسية من تجهيز السكر، وتجهيز الأغذية، وتعليب الفاكهة. والإنتاج المحاصـــيلي الـــناجم عن صكوك ملكية الأراضي[2]، والمكون أساسا من قصب السكر والليمون والأناناس، يستأثر الآن بنحو 70% من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. وعلى النقيض، فإن الإنتاج المحاصيلي من أراضي الأمة السوازية[3]، حيث يعيش نحو 70% من مجموع سكان سوازي ويعملون في الزراعة شبه المعيشية، يستأثر فقط بنحو 15 في المائة. ويســـاهم إنتاج قصب السكر وحده بنحو 60% من المخرجات الزراعية ويوفر 37% من العمالة المدفوعة الأجر. وفي أثـــناء فترات الجفاف، فإن مساهمة السكر في الإنتاج المحلي الإجمالي الزراعي قد ارتفع في السابق بنحو 75%، مما يعكـــس الحصول المتميز للزراعات على المياه للري. ويخضع النمو في القطاع الفرعي لأصحاب الحيازات الصغيرة (الـــذي مـــازال بعليا في معظمه) للتغيرات المناخية بشكل كبير، وقد عانى كذلك من القيود الهيكلية الملازمة للتسويق السابق وسياسات التسعير.

5 - **المحاصـــيل** – تشـــمل المحاصيل البعلية السنوية الرئيسية الذرة، والقطن، والبقول، والفول السوداني – وهي تشـــغل معا أكثر من 90% من إجمالي أراضي الأمة السوازية الصالحة للزراعة. وبمقتضى صكوك الملكية، فإن هذه المحاصـــيل تســـتأثر بنسبة 20% فقط من إجمالي المنطقة المزروعة والباقي يستخدم في إنتاج قصب السكر والليمون. ويمكـــن أن تعزى الإنتاجية الزراعية المنخفضة لأراضي الأمة السوازية إلى عدد من العوامل، تشمل التوافر الضعيف للعمالـــة بسبب الحوافز غير الزراعية، ونقص النقل، والحصول المحدود على مياه الري والأسواق، والمخاطر المتعلقة

[2] هي صكوك مملوكة فرديا أو مشتركة وتستخدم للزراعة التجارية وتربية المواشي.

[3] وهـــي فـــي رعايـــة قيم الشعب من طرف الملك ويديرها الزعماء. ورغم أنها تشغل بزراعتها نسبة كبيرة من مساحة الأراضي في البلاد، فإن 10% فقط من أراضيها الزراعية تستخدم للانتاج المحاصيلي؛ والمساحة المتبقية تستخدم للرعي.

بالعوامل المناخية. وتوافر واستخدام الري لقصب السكر والقطن والليمون في الأراضي المملوكة، كان ناجحا جدا. ومع هذا، فإن الحصول على المياه يعتبر قيدا على معظم الزراع في أراضي الأمة السوازية.

الري وموارد المياه

6 - **الـري** – هناك نحو 000 67 هكتار قيد الري حاليا في سوازيلاند معظمها تتركز في أراضي صكوك الملكية بموجب عمليات زراعية تجارية على نطاق واسع. وتوجد شبكات ري لأصحاب الحيازات الصغيرة في مساحة تقدر بنحو 400 3 هكتار، معظمها في أراضي الأمة السوازية. وقد حدث نمو ملحوظ في القطاع الفرعي لري أصحاب الحيازات الصغيرة خلال السنوات العشر الماضية، وأساسا في إنتاج قصب السكر التجاري. ونحو 200 1 هكتار من ري أصحاب الحيازات الصغيرة تم تنميتها في الحوض الأسفل لنهر أوسوتو وحده، والتي سهلها وجود معصرة سكر أوبومبو المتحدة بالقرب منها.

7 - **الموارد المائية المتقاسمة** – قدرت دراسة أجريت في 1992 متوسط مياه الأمطار من سوازيلاند سنويا بنحو 600 2 مليون متر^3. ويعزى نحو النصف منها إلى نظام نهر أوسوتو. ويحدث جريان مياه الأمطار أثناء ذروة موسم الفيضان (نوفمبر/تشرين الثاني–مايو/أيار) بحيث أن أي تنمية ملحوظة للري ستتطلب توفير مستودع للتخزين. ونظرا لأن الطبقة الصخرية المائية للمياه الجوفية هي أساسا ذات نفاذية ضعيفة، وحتى الثقوب الاختبارية الجيدة الموقع والتصميم، تنتج فقط كميات صغيرة من المياه الجوفية. ومعظم غلات الثقوب الاختبارية تقل عن لتر واحد في الثانية، وهو ما يكفي لامدادات مياه الشرب، وليس للري بأي حال.

8 - وسوازيلاند، وبوصفها دولة عضو، تعترف *ببروتوكول نظم تقاسم مجاري المياه* للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 1995. ويشكل حوض نهر أوسوتو جزءا من حوض مابوتو ويتقاسمه عضوان آخران في الجماعة هما: موزامبيق وجنوب أفريقيا. وقد اعترفت البلدان الثلاثة منذ مدة طويلة بالحاجة إلى التعاون بشأن الإدارة المشتركة لحوض مابوتو، بإنشاء لجنة ثلاثية تقنية دائمة في 1983. وقد طلبت كذلك التمويل بموجب المرفق البيئي العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مشروع إقليمي لوضع خطة عمل استراتيجية لإدارة الحوض. ومع هذا، فإن اللجنة الثلاثية التقنية الدائمة قد عملت صوب صياغة اتفاق مرحلي للمياه لاستخدام مياه نهو أوسوتو.

9 - **التأثيرات على الصحة** – من بين التأثيرات الصحية السلبية التي يرجح أن تظهر بسبب الري وتنمية المياه، هناك الزيادات الممكنة في حدوث الملاريا وأمراض الإسهال، والبلهارسيا (الشيستوسوميا). وبسبب النزوح الكبير للناس الذي استدعاه المشروع (في مخيمات العمل، ومخيمات إعادة التوطين)، فمن المرجح أيضا زيادة في فيروس نقص المناعة/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا. ويقدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/الإيدز أنه اعتبارا من نهاية 1999، كان هناك 000 130 شخص في سوازيلاند (بما في ذلك 000 10 طفل) من المصابين بالإيدز. وفي 1998، كان حدوث فيروس الإيدز فيما بين النساء الحوامل 30.3% بالنسبة لمعظم المناطق الحضرية و31.5% بالنسبة للمناطق الريفية. وفي حين أن 3.9% من عملاء ما قبل الولادة قد أصيبوا في 1992، وبحلول عام 2000، ارتفعت نسبتهم إلى 34.2 في المائة.

وضع الفقر وقضايا التمايز بين الجنسين

10 - صنفت سوازيلاند، نظرا لدخل الفرد البالغ 100 1 دولار أمريكي، في 1997، وضمن *تقرير التنمية البشرية* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها بلدا من أقل بلدان الدخل المتوسط. ولكن توزيع الدخل فيها غير متماثل بشكل كبير: فقد وجد نفس التقرير أن نحو 000 400 شخص (أكثر من 40% من السكان) يعيشون في فقر مطلق، مع مناطق ريفية بها نصيب أكبر من الفقراء (84%) عما هو عليه بالنسبة لإجمالي السكان (79%). وهناك نحو 43% من إجمالي الدخل الذي يحصل عليه 10% من السكان. وأفقر نسبة وقدرها 40% من السكان يعادل دخلها للفرد 230 دولارا أمريكيا ويهبط إلى 100 دولار أمريكي في المناطق الأفقر. ونظرا لأن السكان الريفيين يقطنون بشكل واسع في أراضي الأمة السوازية، فإن هذه التقديرات للفقر الريفي تصنف كذلك الفقر في هذه الأراضي. وبعبارة أخرى، فإن مناطق هذه الأراضي الريفية هي فقيرة بطريقة غير متجانسة. ودخل الفرد في المناطق الريفية هو أقل أربع مرات عنه في المناطق الحضرية، والاستهلاك الغذائي أقل بمرتين. وفضلا عن ذلك، يتزايد الفقر: فقد زادت نسبة الأسر التي تحصل على دخل يقل عن خط الفقر من 62% في 1985 إلى 66% في 1995.

11 - ويمكن أن يعزى الحدوث المتزايد للفقر إلى التوسع السريع في السكان، والتوزيع غير المتساوي للموارد والأداء الاقتصادي السيء – كل ذلك في وقت تنخفض فيه تدفقات الاستثمار. والثغرات الآخذة في الاتساع في التنمية بين المناطق الريفية والحضرية، وتصاعد البطالة، وانخفاض تحويلات الأسر، والاتجاه المتزايد نحو الأسر التي ترأسها المرأة، والمشكلات البيئية المتنامية التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي، وتعرض أجزاء شاسعة من البلاد لخطر الجفاف وجائحة الإيدز، كلها تعمل على تفاقم وضع الفقر.

12 - وتشكل النساء نحو 51% من سكان سوازي. ورغم أن معدل أمية الكبار من النساء نحو 21% على المستوى الوطني، فإن الوضع أسوأ في المناطق الريفية حيث تصل معدلات الأمية إلى 70 في المائة. ومتوسط معدل الخصوبة للبلد هو نحو 5.7، ولكن هذا قد يرتفع إلى 7.2 في المناطق الريفية. وفي 1996، أنشأت الحكومة مكتب التنسيق الوطني للتمايز بين الجنسين لتحديد قضايا التمايز بين الجنسين والتصدي لها في البلاد، وخاصة نقص التحكم في الأراضي وملكيتها، والمحاباة المتلازمة في القانون المدني والعرفي، والتأثير الضخم للنظم التقليدية على التفاوت بين الجنسين – وما ينجم عنه من أعباء متواصلة على المرأة. وغالبا ما حصلت الأسر التي ترأسها المرأة على دخول غير كافية لمساندة المعالين؛ ويقدر حدوث الفقر بمقدار 1.7 مرة عنه في الأسر التي يرأسها الرجل.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

13 - مول الصندوق مشروعين في سوازيلاند وصلت قروضهما الإجمالية إلى 13.3 مليون دولار أمريكي (أنظر الذيل الثاني). وكلا المشروعين أسهما في تحسين غلات المحاصيل، وفي زيادة مساهمة الزراع في الزراعة المروية على النطاق الصغير وعموما على رفع الدخول الزراعية. ومع هذا، فإن عددا من أوجه القصور والقيود قد استمرت خاصة القدرة الضعيفة على التنفيذ في القطاع العام وقنوات التسويق غير الملائمة والخدمات المالية الريفية غير الموثوقة. والدروس الرئيسية المستفادة من 16 عاما من عمليات الصندوق في البلاد، تشمل الحاجة إلى: (أ) تحسين الحصول على مياه الري لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ (ب) تعزيز مستوى تشكيل مجموعات المصالح

للمستفيدين/المجتمعات المحلية، والاتساق والمشاركة في الأنشطة الإنمائية، لاسيما في الزراعة المروية؛ (جـ) تشجيع القطاع المصرفي الخاص على تقديم خدمات لزراع أراضي الأمة السوازية، وتعزيز النظام المالي غير المصرفي والنهوض بالاستخدام المتزايد للادخارات الطوعية ومجموعات الائتمان وغيرها من الوسائط المالية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع سوازيلاند

14 - **سياسة سوازيلاند للقضاء على الفقر** – بدأت الحكومة مناقشات لمختلف الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات المقترحة الهادفة إلى تعزيز حصول أصحاب الحيازات الصغيرة على المياه، وعلى الأراضي ورؤوس الأموال، وخلق بيئة مساعدة للتنمية الزراعية والري. ومن بين هذه السياسات والاستراتيجيات: (أ) استراتيجية التنمية الوطنية التي تسلط الضوء على الأمن الغذائي والتجارة في المنتجات الزراعية في أراضي الأمة السوازية بوصفها عنصرا مهما يعتمد صراحة وبدرجة كبيرة على تنمية الري؛ (ب) مسودة سياسة الأراضي الوطنية بغية، ومن بين عدة أمور أخرى، تحسين الحصول على الأرض وضمان الحيازة في أراضي الأمة السوازية (بما في ذلك الحيازة على شبكات الري)؛ (جـ) مسودة قانون التخطيط الريفي، والتنمية وإعادة التوطين، لتمكين المرأة من أن تخصص لها الأرض، مع حقوق الملكية، والاستخدام، والاضطلاع بالمعاملات والنص على التوريث على نفس الأسس التي للرجل. وفي سياق المسودة، نشرت الحكومة في أكتوبر/تشرين الأول 1999 سياسة للتوطين الريفي تقوم بها مجموعة عمل مكلفة بإعداد ورقة سياسات بشأن التوطين الريفي (بما في ذلك إعادة التوطين بالنسبة لشبكات الري)؛ (د) سياسة تنمية الثروة الحيوانية التي تعترف بالضغط المتزايد الواقع على النباتات وعلى المراعي الطبيعية من جراء الممارسات التقليدية لإدارة الثروة الحيوانية، وضرورة أن يصبح أصحاب الحيوانات الزراعية أكثر توجها نحو السوق؛ (هـ) خطة العمل البيئية في سوازيلاند التي تطلب إدراج تدابير للصون في جميع النظم الإنتاجية والمشاركة النشطة لجميع المعنيين بالأمر، لاسيما المجتمعات المحلية، في القرارات الخاصة باستخدام الأراضي وإدارة البيئة؛ (و) مسودة قانون المياه الجديد (2001) الذي سيجدد، إذا ما اعتمد، قانون المياه (1967) بوصفه الأداة القانونية لتنمية الري، لاسيما فيما يختص بضبط المياه العامة والخاصة واستخدامها والإنشاء القانوني لمؤسسات المياه.

15 - وفي حين أن المبادرات أعلاه تشكل فرص مهمة للتنمية المتسارعة للزراعة المروية وخاصة الحصول المعزز لأصحاب الحيازات الصغيرة على الأرض والمياه، فإن الانتهاء منها وتشغيلها تعوقه العمليات والاجراءات البطيئة التشريعية والإدارية. وبخصوص مسودة قانون المياه، فإن الحاجة تدعو إلى ضمان أن يكون الإطار القانوني والمؤسسي ملائما حتى لا يعوق تشغيله الفعال، لاسيما المتعلق بإنشاء مؤسسات محلية على المستوى المجتمعي.

16 - **الإطار المؤسسي** – تضم المؤسسات الرئيسية القائمة وذات الصلة بتنمية الزراعة وموارد المياه في سوازيلاند ما يلي: (أ) وزارات الحكومة: الموارد الطبيعية والطاقة، والزراعة والتعاونيات، والصحة؛ (ب) الوكالات شبه الحكومية: السلطة البيئية في سوازيلاند، ومؤسسة مشروع كوماتي في سوازيلاند؛ (جـ) مجالس قانونية: رابطة سوازيلاند للسكر، ومجلس سوازيلاند للقطن، ومجلس التسويق الزراعي الوطني؛ (د) منظمات القطاع الخاص: أوبومبو المتحدة للسكر، فوتوسا المتحدة للقطن، صناعات سوازيلاند للحوم، والمنظمات

غـير الحكومية؛ (هـ) المؤسسات الائتمانية الزراعية: مصرف سوازيلاند للتنمية والإدخارات، وصندوق أموال أمانة المشاريع، والمصارف التجارية. وقد ورد وصف الإطار المؤسسي القائم في الذيل الثامن.

17 - **أنشـطة استئصـال الفقر للجهات المانحة الأخرى** – فيما بين 1993 1995، وفرت 23 جهة مانحة المساعدة لسـوازيلاند. وفـي 1996، وصلت المساعدة الكلية للجهات المانحة إلى 41.8 مليون دولار أمريكي (هابطة من 71.4 ملـيون دولار أمريكـي فـي 1995 و90.9 مليون دولار أمريكي في 1994)، وقد استهدفت في الأساس قطاعات النقل والصناعة والصحة؛ واستأثرت مساعدة الجهات المانحة للزراعة والحراجة ومصايد الأسماك وتنميتها بنسبة 3.8% فقط مـن إجمالي هذه المساعدة. ومنذ ذلك التاريخ، هبطت مساندة الجهات المانحة بشكل ملحوظ، وأساسا بسبب التطورات الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية في الإقليم. ومع هذا، فقد ظل الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى سوازيلاند ثابتا نسـبيا حـتى الآن. وقـد ساندت جنوب أفريقيا التطورات في قطاعات المياه والزراعة في سوازيلاند، وخاصة تمويل خزان ماغوغا الذي يجري انشاؤه على نهر كوماتي.

18 - **استراتيجية الصندوق في سوازيلاند** – إن الاستراتيجية الجارية للصندوق تقوم على أساس الحاجة إلى تحويل زراعـة أراضـي الأمة السوازية عن طريق التكثيف الزراعي (استخدام الري، والتكنولوجيات المحسنة، والمدخلات المشـتراة) والتجارة في المنتجات الزراعية. والهدف الاستراتيجي هو تمكين زراع أراضي الأمة السوازية من تنظيم أنفسـهم لاقتناص فرص الإنتاج عالي القيمة للمحاصيل وتربية الحيوانات الزراعية، وذلك بالاستفادة من فرص السوق المحلـية والإقليمـية والدولية. وتشمل عملية الاتحاد تعزيز الروابط بين القطاع الفرعي لأصحاب الحيازات الصغيرة والقطاع الخاص المنظم بغية تشجيع الاستثمار في الزراعة والنهوض به.

دال – الإطار المنطقي للمشروع

19 - تعتـبر منطقة المشروع من أفقر المناطق في البلد. والمناخ هو شبه جاف، والجفاف متكرر والزراعة البعلية غير موثوقة. وأكثر من ثلثي الأسر في المنطقة يحصلون على أقل من 2 هكتار من الأراضي لأغراض الزراعة وهي لا تسـتطيع بالكـاد أن تزرع ما يكفي لتغذيتها؛ وثمة اعتماد كبير على التحويلات. والدخول السنوية الحالية (باستثناء الدخـول غـير الزراعية) تبلغ في المتوسط 100 دولار أمريكي للفرد، مع امكانات قليلة للتحسين بموجب نظم الإنتاج البعلـي. والظـروف في منطقة المشروع هي الطابع العريض لمعظم أراضي الأمة السوازية. وفي السنوات الأخيرة، نجـح عدد من الزراع أصحاب الحيازات الصغيرة في العمل في الإنتاج التجاري لقصب السكر على النطاق الصغير وحصـلوا علـى دخـول صافية تزيد على 200 1 دولار أمريكي بحسب الهكتار في السنة. ولكن، وبسبب أن تدفقات الموسـم الجاف في نهر أوسوتو هي مخصصة الآن بالكامل، فإن الحصول المتزايد للري بين الفقراء وصغار الزراع فـي المـنطقة سيتطلب إنشاء مستودع للتخزين في الموسم المطير وفي ذروة تدفقاته – للإفراج عن الري في الموسم الجاف. ومع هذا، فإن تدفقات الذروة هذه تقع تحت ضغط حيث الطلب على المياه من جيران سوازيلاند يزداد: وما لم تتمكـن سـوازيلاند مـن الاسـتخدام المربح من هذه المياه، فإنها ستفقد حقها الشرعي في إحدى أخر الفرص المتاحة لحصـول فقراء ريفها على المياه. والمشروع المقترح سيمكن الحكومة من القيام بذلك، بالبناء على النجاح الذي حققه رواة أصحاب الحيازات الصغيرة وبالاستفادة من الروابط السوقية القائمة.

20 - ولقد حددت الحكومة وفقراء الزراع في أراضي الأمة السوازية امكانات الحصول على المياه للري وضمان الحيازة للأراضي بوصفها عوامل رئيسية لتحسين سبل المعيشة الريفية في منطقة المشروع، وحقا، في الكثير من الأنحاء الأخرى في سوازيلاند. وقد ألزمت الحكومة نفسها بتوفير البنى الأساسية لتحقيق ذلك. ومع ذلك، ولتأمين زيادة ملحوظة ومستدامة في الدخل وأمن سبل المعيشة لصغار الحائزين بواسطة الحصول على المياه وحصول القطاع الخاص الوسيط على إنتاج المحاصيل عالية القيمة وتأمين قنوات السوق، فإنه من اللازم التصدي للمعالجة الفعلية لقضايا الاستراتيجية المعلقة، والسياسات والمسائل القانونية والاجتماعية المؤسسية. والمجالات التي تحتاج إلى مساندة تضم جوانب إعادة التوطين (الناس والحيوانات الزراعية) في منطقة المشروع؛ وحيازة الأراضي وإعادة التوزيع؛ ومشاركة المعنيين بالأمر في مؤسسات المياه؛ وتنظيم وإدارة وتشغيل وصيانة البنى الأساسية للري؛ وغير ذلك من التأثيرات الصحية والبيئية. ويتطلب حجم نظام تقديم المياه وتعقيده وأعداد شبكات الري المحتملة والمشتركين والحاجة إلى توفير الاستخدامات التنافسية للأراضي، مستوى من التخطيط الذي لم يكن لازما في السابق للري وتنميته في البلاد. ويحتاج المستفيدون المحتملون إلى استحداث ملكية للنظام بمشاركتهم في التخطيط وعمليات التنمية، ولكن خدمات الدعم للقطاع العام تنقصها القدرة على مساندة التنمية التشاركية.

21 - وبالضبط ولمعالجة هذه القضايا – التي تعتبر حاسمة لأصحاب الحيازات الصغيرة – طلبت الحكومة من الصندوق أن يأخذ زمام القيادة في تصميم وتمويل وتنفيذ الجوانب المتصلة بالمجتمع المحلي/الزراع من المشروع. وفي حين أن المشروع يمثل فرصة رئيسية وكبيرة للتخفيف من وطأة الفقر على نطاق واسع نسبيا، فإنه يتطلب مساندة مكثفة ومنسقة تنسيقا جيدا للعمليات على مستوى الزراع، وللتنمية المؤسسية، واصلاحات الأراضي والمياه، والصحة وغيرها من الحماية البيئية. ومن ثم، فإن المساعدة المقدمة من الصندوق ستوجه نحو استكمال الاستثمارات في البنى الأساسية بمساندة إنشاء وخلق الظروف التي تمكن الزراع في منطقة المشروع من تحويل أنفسهم إلى زراع تجاريين على نطاق صغير وذلك على أسس عادلة ومستدامة.

الجزء الثاني– المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

22 - تمتد مساحة أراضي تنمية الري وإدارة المياه بطول خمس زعامات، منها ثلاث تضم أراض في المنطقة المقترح ريها. وتتألف المجموعة المستهدفة من 418 3 أسرة (تمثل 166 20 شخصا)، تقل أعمار 58% منهم عن 20 سنة. ومن بين هؤلاء، ثمة 600 2 أسرة تمثل 300 15 شخص، من المرجح أن تستفيد مباشرة من المشروع. أما الخصائص الرئيسية الأخرى للأسر المستهدفة فهي: (أ) متوسط حجم المزرعة هو 3.6 هكتار، مع نحو 2.6 هكتار مزروعة لكل أسرة في أي وقت من الأوقات؛ (ب) 48% من حيازات الأراضي تقل عن هكتار واحد في حين أن 67% من الحيازات هي أقل من 2 هكتار للأسرة؛ (جـ) تزرع الذرة في 60% من المساحة المزروعة رغم خطر التهطل غير الكافي وغير المنتظم، مع زراعة القطن (وهو المحصول الوحيد المزروع لأغراض البيع فقط) في نحو 40% من المساحة المنزرعة؛ (د) ما يصل إلى 40% من جميع الأسر هي إما قانونيا أو واقعيا ترأسها المرأة – التي تشكل غالبية السكان (50.2%)؛ (هـ) المتوسط الحالي لدخل الأسرة نو نحو 100 دولار أمريكي للفرد، مع افتراض متوسط للأسرة

قـدره 5.9 شـخص. وسـيتوقف تهميش المرأة والمجموعات الأخرى الضعيفة وبقدر كبير على حجم تقاسم حيازات الأراضي: فكلما كان العدد أكبر بالنسبة للأسر المشتركة، قل خطر التهميش. وفضلا عن الأسر التي تستفيد مباشرة من الحصـول علـى فرص الري بموجب المشروع، فإن مجموعة أخرى ثانوية ستستفيد من التوسع في العمالة المدفوعة الأجر وفرص المشاريع الصغيرة الناجمة عن التوسع السريع لدوران النقدية في الاقتصاد المحلي.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

23 - سـينطوي المشروع المقترح[4] على إنشاء ثلاثة سدود لتشكيل خزان خارج النهر لتخزين المياه المتخلفة عن تدفقات الفيضانات أثناء الموسم المطير في أسفل حوض نهر أوسوتو. وسيتم إنشاء ثلاث قنوات رئيسية وشبكة للتوزيع مـن السد، مع أشغال في المزارع لري صافي مساحة 500 11 هكتار. وستشمل المرحلة الأولى للمشروع والتي ستنفذ علـى مـدى ثماني سنوات، بناء البنى الأساسية الرئيسية وتطوير صافي مساحة قابلة للري قدرها 500 6 هكتار. أما المرحلة الثانية فهي ستضم التوسع في شبكة تقديم المياه وتطوير مساحة أخرى قدرها 000 5 هكتار.

24 - والغـرض الشـامل للمشـروع هو الحد من الفقر والتحسين المستدام في مستوى معيشة السكان من أصحاب الحـيازات الصغيرة في أسفل حوض نهر أوسوتو عن طريق الاتجار وتكثيف الزراعة وفقا للخطوط التي فصلت في وثـيقة الفـرص الاسـتراتيجية القطـرية لسـوازيلاند. والأهـداف الفوريـة لمـرحلة المشروع الأولى هي توفير: (أ) البنى الأساسية للري لاتاحة إنتاج المحاصيل عالية القيمة من طرف أصحاب الحيازات الصغيرة؛ (ب) حزمة كاملة مـن التدابـير لتمكيـن أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من الحصول على موارد المياه القيمة؛ (جـ) تدابير صـحية وبيئـية لـن تخفف فحسب من التأثيرات السلبية الصحية والبيئية، بل والتي ستمكن المجموعة المستهدفة من اكتساب الفوائد الكاملة للاستثمار. وقد ورد الإطار المنطقي في الذيل الثالث.

جيم - عناصر المشروع

25 - سيشـتمل المشروع على أربعة عناصر رئيسية: (أ) أشغال سابقة وشبكة للتوزيع؛ (ب) تنمية لاحقة والاتجار في المنتجات الزراعية؛ (جـ) التخفيف البيئي؛ (د) تنسيق المشروع وإدارته. وترد أدناه الأنشطة الرئيسية التي ستساند بموجب العناصر الثلاثة الأولى، كما أنها قد فصلت في الذيل التاسع.

26 - **أشـغال سـابقة وشبكة للتوزيع** – سيضم هذا العنصر مسوحات طبوغرافية وتحقيقات جيوتقنية وتصميمات مفصـلة؛ وإنشاء سد تحويلي على نهر أوسوتو وقناة فرعية وثلاثة سدود لتشكل مستودع خارج النهر وقناتين رئيسيتين مخططين بدقة وشبكة للتوزيع.

[4] كان المشروع موضع دراسة جدوى مسبقة في 1996، ودراسة جدوى في 1998، وتقدير للتأثير البيئي في 2000 (كلها ممولة من اللجنة الأوروبية)، وكذلك بعثة من الصندوق للصياغة/الجدوى للمرحلة الأولى في يونيو/حزيران 2000. وقدر الصندوق المشروع في يناير/كانون الثاني–فبراير/شباط 2001.

27 - **التنمية اللاحقة والاتجار في المنتجات الزراعية** – وسيتألف هذا العنصر من العناصر الفرعية الأربعة التالية:

28 - *استحداث سياسة وإطار قانوني* – مساندة الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة لوضع إطار قانوني ملائم لرابطات المنتفعين بالمياه، وقسم للري، وسلطة لمستجمعات المياه؛ وللمساعدة في الاصلاحات السياسية والقانونية للأراضي وإعادة التوطين، ومع التشريعات القائمة بالنسبة للشركات والتعاونيات.

29 - *التخطيط التشاركي وتطوير المزارع المروية* – مساندة تقنية ولوجستية لعمليات تخطيط استخدام الأراضي وغيرها من العمليات ذات الصلة لنحو 130 شبكة للمزارع المروية (متوسط كل منها 50 هكتارا) وغير ذلك من الاستخدامات الممكنة للأراضي؛ وتدريب المدربين وغير ذلك من أنشطة بناء قدرات موظفي المشروع، وزعماء لجان المجتمعات المحلية والمجموعات وكذلك الزراع على جميع عمليات تخطيط وتخصيص استخدام الأراضي؛ والدراسات وعمليات المسح؛ وتوفير الائتمانات الانمائية والقروض الموسمية للمستفيدين من المشروع للأشغال غير الزراعية ومنشآت المحاصيل.

30 - *تطوير مؤسسات إدارة الري* – المساندة التقنية والمادية لعملية إنشاء وتنظيم وإدارة رابطات المنتفعين بالمياه، وقسم الري ومقدمي خدمات المياه، والتوجيه، والتدريب، وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات في تشغيل الري وصيانته، ومسك الدفاتر، وشؤون الأعمال التي تضم موظفي الإدارة، ومقدمي خدمات المياه، ورابطات المنتفعين بالمياه، ومشرفي المضخات، ومساعدي المياه/الحراس وغيرهم من الموظفين العاملين.

31 - *الاتجار في المنتجات الزراعية* – مساعدة تقنية للمجتمعات المحلية ومجموعات المصالح الاقتصادية، بما في ذلك عمليات تخطيط استخدام الأراضي والمشاريع الزراعية، والجوانب التشغيلية للزراعة المروية والإدارة المكثفة للثروة الحيوانية، والتدريب أثناء الخدمة لأخصائي الموضوعات العموميين وموظفي الإرشاد، ورعاية فحوص البحوث الزراعية المحددة من أجل تعزيز التنوع الزراعي طويل الأجل.

32 - **التخفيف البيئي** – سيتألف هذا العنصر من أربعة عناصر فرعية هي:

33 - *الإنتهاء من خطة التخفيف الشاملة* – توفير مساعدة تقنية قصيرة الأجل في مختلف الميادين التنظيمية لتأكيد تدابير التخفيف البيئي المفصلة والتي ستدرج ضمن التصميم الشامل النهائي للمشروع؛ تصميم خطة تخفيف شاملة تلبي المتطلبات القانونية لسلطة سوازيلاند البيئية؛ والعمل بمحازة فريق تصميم هندسة نظام تقديم المياه ومخططي استخدام الأراضي، والعمل مع المجتمعات المحلية وداخلها بطريقة تشاركية عن طريق اللجان التمثيلية لإنشاء شبكات ري.

34 - *إعادة التوطين* – مساندة العملية المجتمعية المتكررة الجارية للإنتهاء من خطة عمل إعادة التوطين، وذلك بالبناء على الخطة التي استكملت مؤخرا لإعادة التوطين ومسودة خطة عمل إعادة التوطين؛ وتسهيل التفاعل على المستويات المتتالية بين المنظمات المجتمعية عن طريق حلقات العمل والتدريب والاجتماعات التي تضم اللجان وممثلي المعنيين بالأمر.

35 - *الصحة العامة* – تقديم الرعاية الصحية وتوفير مرافق المياه والإصحاح، مع تشغيل وصيانة هذه المرافق بواسطة المنتفعين في حين سيصبح المستوصف ممولا ذاتيا بنهاية المشروع عن طريق رسوم المنتفعين وضريبة على رسوم المياه.

36 - *صون البيئة، والمراقبة والاستعراض الخارجي* – إنشاء صندوق للبيئة خاص بالمشروع والمتوقع أن يكون الوصول إليه مشجعا للمجتمعات المحلية على الاهتمام المتزايد بإدارة الموارد الطبيعية وتحمل مسؤولياتها في المنطقة؛ موظف دائم لمراقبة البيئة للإشراف على جميع الجوانب البيئية، مع الامكانية البيئية المستقلة للمشروع التي ستظل قائمة طوال مدة التنفيذ بواسطة فريق خبراء لاستعراض البيئة. وسيتم الاضطلاع بتقدير بيئي لاحق خلال السنة الثامنة من المشروع.

دال – التكاليف والتمويل

37 - تقدر التكلفة الكلية للمشروع بمبلغ 116.54 مليون دولار أمريكي على مدى فترة ثماني سنوات مع تكلفة أساسية قدرها 97.24 مليون دولار أمريكي وطوارئ مادية/سعرية قدرها 19.31 مليون دولار أمريكي. ويقدر عنصر النقد الأجنبي بمبلغ 37.99 مليون دولار أمريكي (أو 33% من إجمالي تكلفة المشروع). وقد أوجزت تكاليف المشروع في الجدول 1. والعنصر الأكبر هو الخاص بالأشغال المدنية.

38 - وسيمول القرض من حكومة سوازيلاند، وعدد من المشاركين في التمويل من بينهم الصندوق، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ومصرف التنمية في الجنوب الأفريقي، واللجنة الأوروبية، وكذلك المستفيدين، ولاسيما مزارعو الري (الجدول 2). وسيساهم الصندوق بنحو 14.96 مليون دولار أمريكي (12.8% من تكاليف المشروع)، وذلك لتمويل: (أ) 100% من الأنشطة المتعلقة بوضع سياسة وإطار قانوني؛ (ب) 16.7% من التخطيط التشاركي وتطوير المزارع المروية؛ (جـ) 8.0% من تطوير مؤسسات إدارة الري؛ (د) 99.8% من الاتجار في المنتجات الزراعية والتنويع؛ (هـ) 100% من خطة التخفيف الشاملة؛ (و) 10.6% من تكلفة إعادة التوطين؛ (ز) 74% من تقديم الرعاية الصحية والمياه/الإصحاح؛ (ح) 40.9% من صون البيئة والمراقبة والاستعراض الخارجي؛ (ط) 98.7% من وحدة التنمية الزراعية والإدارة البيئية.

الجدول 1: موجز تكاليف المشروع[أ]

العنصر	(بآلاف الدولارات الأمريكية)			% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع		
ألف - أشغال سابقة ونظم التوزيع					
أشغال سابقة	31 796.3	18 361.3	50 157.6	37	52
نظام توزيع ثانوي وثلاثي	5 181.0	2 991.8	8 172.8	37	9
المجموع الفرعي	36 977.3	21 353.1	58 330.4	37	61
باء - تنمية لاحقة، وتسويق زراعي					
1. استحداث سياسات وإطار قانوني	93.0	207.0	300.0	69	-
2. التخطيط التشاركي وتنمية المزارع المروية	12 619.6	1 614.1	13 016.5	13	14
3. تطوير مؤسسات إدارة الري	4 135.9	317.7	4 453.5	7	5
4. الاتجار في المنتجات الزراعية	631.3	1 246.0	1 877.3	66	2
المجموع الفرعي	17 479.8	3 384.8	20 864.5	16	21
جيم - التخفيف البيئي					
1. خطة تخفيف شاملة	43.6	200.8	244.3	82	-
2. إعادة التوطين	4 448.7	567.3	5 016.0	11	5
3. الصحة العامة					
تقديم الرعاية الصحية	1 177.6	268.1	1 445.7	19	1
إمدادات المياه والإصحاح	992.0	467.4	1 459.3	32	2
المجموع الفرعي للصحة العامة	2 169.6	735.5	2 905.1	25	3
4. صون البيئة، والمراقبة والاستعراض الخارجي	264.0	774.3	1 038.3	75	1
المجموع الفرعي	6 925.8	2 277.7	9 203.6	25	9
دال - تنسيق المشروع وإدارته					
وحدة إدارة المشروع	1 306.8	2 624.5	3 931.3	67	4
وحدة التنمية الزراعية والإدارة البيئية	1 221.1	3 688.6	4 909.7	75	5
المجموع الفرعي	2 527.9	6 313.1	8 840.9	71	9
مجموع التكاليف الأساسية	63 910.8	33 328.7	97 239.5	34	100
الطوارئ المادية	4 434.5	1 900.5	6 335.0	30	7
الطوارئ السعرية	10 211.8	2 758.4	12 970.2	21	13
التكاليف الكلية للمشروع	78 557.1	37 987.6	116 544.7	33	120

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل (بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		مصرف التنمية الأفريقي		المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا		مصرف التنمية في الجنوب الأفريقي		اللجنة الأوروبية		جهات مانحة أخرى[5]		المستفيدون		الحكومة (الميزانية)		الحكومة (الضرائب)		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (دون الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%	مبلغ	%			
ألف أشغال سابقة، ونظم التوزيع																							
أشغال سابقة	-	-	13 443.4	22	8 304.5	13	6 480.7	11	5 701.3	9	19 636.9	32	-	-	-	-	8 446.9	14	62 013.8	53	21 402.8	32 164.1	8 446.9
نظام توزيع ثانوي وثلاثي	-	-	7 905.8	77	-	0	-	-	929.0	9	-	-	-	-	-	-	1 395.1	14	10 230.0	9	3 510.6	5 324.2	1 395.1
المجموع الفرعي	-	-	21 349.3	30	8 304.5	12	6 480.7	9	6 630.3	9	19 636.9	27	-	-	-	-	9 842.0	14	72 243.8	62	24 913.4	37 488.3	9 842.0
باء تنمية سابقة، وتسويق زراعي																							
1 استحداث سياسات وإطار قانوني	309.2	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.0	-	309.2	0	211.3	97.9	-
2 تخطيط تشاركي وتنمية المزارع المروية	2 608.5	17	12 939.4	83	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6.3	-	15 554.2	13	1 712.1	13 835.7	6.3
3 تنمية مؤسسات إدارة الري	449.0	8	928.0	17	-	-	-	-	-	-	-	-	4 198.6	75	-	-	15.3	0	5 591.0	5	354.8	5 220.9	15.3
4 الاتجار الزراعي	2 156.4	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4.3	0	2 160.7	2	1 374.8	781.6	4.3
المجموع الفرعي	5 523.1	23	13 867.4	59	-	-	-	-	-	-	-	-	4 198.6	18	-	-	25.9	0	23 615.0	20	3 653.1	19 936.1	25.9
جيم التخفيف البيني																							
1 خطة تخفيف شاملة	251.7	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	251.7	0	206.7	45.0	-
2 إعادة التوطين	613.9	11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5 086.4	88	62.9	1	5 763.3	5	613.0	5 087.3	62.9
3 الصحة العامة																							
تقديم الرعاية الصحية	1 109.8	65	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	569.9	33	-	-	29.0	2	1 708.7	2	295.3	1 384.4	29.0
إمدادات المياه والإصحاح	1 602.7	82	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	125.7	6	-	-	224.9	12	1 953.3	2	588.1	1 140.4	224.9
المجموع الفرعي للصحة العامة	2 712.5	74	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	695.6	19	-	-	253.9	7	3 662.0	3	883.3	2 524.7	253.9
4 صون البيئة، والمراقبة والاستعراض الخارجي	475.0	41	-	-	-	-	684.3	59	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1 159.3	1	833.0	326.2	-
المجموع الفرعي	4 053.1	37	-	-	-	-	684.3	6	-	-	-	-	695.6	6	5 086.4	47	316.8	3	10 836.3	9	2 536.1	7 983.3	316.8
دال تنسيق المشروع وإدارته																							
وحدة إدارة المشروع	-	-	-	-	-	-	-	-	4 368.8	99	-	-	-	-	13.3	0	20.6	1	4 402.6	4	2 853.3	1 528.7	20.6
وحدة التنمية الزراعية والإدارة البيئية	5 381.7	99	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	65.3	1	5 447.1	5	4 031.7	1 350.1	65.3
المجموع الفرعي	5 381.7	55	-	-	-	-	-	-	4 368.8	44	-	-	-	-	13.3	0	85.9	1	9 849.6	9	6 885.0	2 878.8	85.9
إجمالي الصرف	**14 958.0**	**13**	**35 216.7**	**30**	**8 304.5**	**7**	**7 165.0**	**6**	**10 999.1**	**9**	**19 636.9**	**17**	**4 894.2**	**4**	**5 099.7**	**4**	**10 270.6**	**9**	**116 544.7**	**100**	**37 987.6**	**68 286.5**	**10 270.6**

[5] بالإضافة إلى مساهمة الحكومة في مدفوعات التعويض، والبنى الأساسية الاجتماعية، ووحدة إدارة المشروع، والضرائب، فإن وزارة المالية قد وافقت على سد أي عجز في التمويل من موارد الحكومة الخاصة بها.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

39 - **التوريد** – ستمنح عقود الأشغال المدنية غير تلك التي ستمول بواسطة مجموعات الزراع، على أساس المناقصات التنافسية الدولية. أما توريد السلع الأخرى والمواد والخدمات، فسيكون على النحو التالي: (أ) الأصناف أو العقود التي تزيد قيمتها على 000 150 دولار أمريكي ستورد عن طريق إجراءات المناقصات التنافسية الدولية؛ (ب) الأصناف التي تزيد قيمتها على 000 20 دولار أمريكي ولكنها أقل من 000 150 دولار أمريكي، فسيتم الحصول عليها بواسطة إجراءات المناقصات التنافسية المحلية، بينما وبالنسبة للعقود التي تزيد قيمتها على 000 50 دولار أمريكي لكل منها فستقدم نسخة معتمدة وطبق الأصل من أي عقد من هذه العقود إلى الشريك الممول المسمى عقب ابرام الاتفاق التعاقدي مباشرة، وعلى أي حال، قبل تقديم الطلب الأول للسحب من حصيلة القرض/المنحة لسداد الإنفاق الناجم عن مثل هذا العقد؛ (جـ) الأصناف التي قيمتها أقل من 000 20 دولار أمريكي فسيتم الحصول عليها عن طريق إجراءات التسوق المحلي والذي يتطلب عروضا من ثلاثة موردين.

40 - **الصرف** – تقدر متطلبات الصرف السنوية الممولة من الصندوق بمبلغ 2.0 مليون دولار أمريكي. ولتأمين التخصيص الموقوت للأموال، فإن الصندوق سيتيح جزءا من حصيلة القرض عن طريق مرفق حساب خاص سيتم فتحه في مصرف سوازيلاند المركزي من أجل التمويل المسبق للنفقات المستوفاة للشروط. وسيتم ايداع مبدئي يعادل نفقات ستة شهور تقريبا من النفقات المستوفاة للشروط في الحساب الخاص. ومسحوبات المدفوعات التي تقل عما يعادل 000 20 دولار أمريكي، ستجرى نظير كشوف الإنفاق المعتمدة والمستندات ذات الصلة التي ستحفظ من أجل التفتيش أثناء الإشراف على المشروع والمراجعة السنوية للحسابات.

41 - وسيتم الإفراج عن أموال نفقات التشغيل دوريا (فصليا أو شهريا) من طرف الحكومة طبقا للاجراءات القائمة. وسيتم الافراج عن أموال الأصناف الأخرى كلها على أساس التقديرات التي ستعرضها مؤسسة مشروع كوماتي في سوازيلاند، وتأسيسا على خطة العمل والميزانية السنوية. وسيقبل الصندوق طلبات السحب للسداد والمدفوعات المباشرة والالتزامات الخاصة. وسيتم تجديد موارد الحساب الخاص على أساس القرائن الخاصة بالمدفوعات المؤهلة التي تمت من الحساب من أجل السلع والخدمات المطلوبة للمشروع والمقدمة إلى الشركاء الممولين. وستتاح المستندات المؤيدة لاستعراضها من طرف بعثات الإشراف والمراجعين الخارجيين. وستقوم المؤسسة بإعداد طلبات السحب لعرضها على الصندوق عن طريق وزارة المالية. والمنتظر أن تطالب الحكومة بسداد الانفاق على فترات معقولة أثناء السنة المالية.

42 - **الحسابات ومراجعتها** – ستحتفظ مؤسسة مشروع كوماتي في سوازيلاند بسجلات حسابات مالية مناسبة طبقا للممارسات المحاسبية المقبولة عموما. وستقوم وحدة إدارة المشروع بتجميع المعلومات المالية وإعداد حسابات المشروع. وعلى أساسها، ستعرض وزارة المالية كل ستة شهور وكل سنة كشوف مالية وكشوف مفصلة بالانفاق من حصيلة القروض على الصندوق في غضون ثلاثة شهور من انتهاء الفترة المبلغ عنها. وسيتعاقد المشروع مع شركة قطاع خاص من المحاسبين القانونيين لمراجعة الحسابات وإعداد مراجعة مطولة وخطاب إدارة إلى الصندوق في غضون ستة شهور من السنة المالية. وستستجيب إدارة المشروع لخطاب الإدارة في غضون شهر من تاريخ الخطاب.

واو – التنظيم والإدارة

43 - ستقوم مؤسسة مشروع كوماتي في سوازيلاند بتنفيذ المرحلة الأولى للمشروع، وذلك في مقرها الذي سيستضيف وحدة إدارة المشروع التي ستنشأ لكي تكون مسؤولة عن التنسيق الشامل، والإدارة والاشراف على الأنشطة المعتمدة (الذيول الرابع والخامس والسادس والسابع). وستزود الوحدة بفريق للمساعدة التقنية معين دوليا على المدى الطويل، وسيمول بنسبة 99.2% بواسطة اللجنة الأوروبية. وسيتم إنشاء للإدارة الهندسية للمرافق الأساسية ووحدة للتنمية الزراعية والإدارة البيئية ضمن وحدة إدارة المشروع. وستكون وحدة الإدارة الهندسية للمرافق الأساسية مسؤولة عن إدارة جميع الأنشطة المتعلقة بتطوير أعمال البنى الأساسية لإيصال المياه والأعمال اللاحقة لها. وستتولى هذه الوحدة تنسيق ودعم جميع أنشطة المشروع على المستوى المحلي/المجتمعي، وستعمل كهمزة وصل بين المستفيدين من المشروع ومقدمي الخدمات من القطاعين الخاص والعام ومن الأشغال السابقة لشبكة تقديم المياه. وسيقوم فريق مساعدة تقنية بمساندة وحدة التنمية الزراعية والإدارة البيئية، وهو مكون من مهنيين معينين دوليا/إقليميا بعقود طويلة الأجل.

44 - في السنوات الأولى، وبينما تسير عملية تخطيط استخدام الأراضي وتخصيصها، ستشكل مجموعات الزراع وستسجل كرابطات أو تعاونيات أو شركات (طبقا لاختياراتها) لكي تتولى الأراضي المخصصة لشبكات الري. وسيتم إنشاء نظام ثلاثي للجان تخطيط المعنيين بالأمر، ويتطابق تقريبا مع: (أ) مستوى الشبكة الفردي؛ (ب) الأجزاء المختلفة لنظام التوزيع؛ (جـ) القنوات الرئيسية؛ (د) شبكة الري بأكملها. وسيتم كذلك تشكيل لجان للمصالح الخاصة منفصلة تعنى بقضايا مثل إعادة التوطين، والعمالة لأشغال التشييد، والثروة الحيوانية، وإدارة المراعي، والصحة. وسيعاد تسمية مؤسسة مشروع كوماتي والتوسع في مجلس إدارتها ليضم ممثلي المعنيين بالأمر. وستشكل مجموعات الشبكات الافرادية رابطات المنتفعين بالمياه لإدارة الشبكة الثانوية/الثلاثية، وتطبيق اللوائح وحل المنازعات التي قد تثور بين الرابطات. وقد ورد المزيد من التفصيلات بشأن ترتيبات تنظيم المشروع وتنفيذه في الذيل التاسع.

45 - **المراقبة والتقييم** – ستتم مراقبة التقدم في تنفيذ المشروع على مستوى البنى الأساسية السابقة والشبكات اللاحقة وتحت المسؤولية الشاملة لمدير المشروع في وحدة إدارة المشروع والذي سيحدد وينقح العملية ومؤشرات التقدم ومعالم التنفيذ، ونظم جمع البيانات والابلاغ كيما يوافق عليها الشركاء الممولين. وستقع مسؤولية إعداد عمليات المسح الأساسية والاجتماعية–الاقتصادية ومراقبة خطط استخدام الأراضي وتنفيذها على منسق التنمية اللاحقة. وستقوم وحدة الإدارة البيئية والتنمية اللاحقة بوضع نظام مراقبة يتعلق بالأغراض ويركز على المؤشرات لكي يغطي أي نشاط لاحق. وسيتم تحليل البيانات المجمعة وتغذيتها داخل نظام المعلومات الجغرافية بوصفها إداة للمراقبة. وستتاح نتائج عمليات المسح/الدراسات الأساسية والاجتماعية–الاقتصادية للمجموعات المجتمعية المعنية أثناء تسهيل عملية تخطيط استخدام الأراضي، والمراقبة الذاتية على السواء. وستضم التقارير المرحلية معلومات أساسية نوعية وكمية، واستعراضا للتقدم المحرز، ووصفا وبيانا تحليليا للانجازات المتعلقة بالأهداف والتأثير على المستفيدين؛ كما أنها ستسلط الضوء على مشاكل وقيود التنفيذ. وسيجرى استعراض شامل ومكثف في منتصف مدة التنفيذ بالاشتراك مع الحكومة والشركاء في التمويل بنهاية السنة الرابعة من المشروع، وعقب ذلك ستتم مناقشة مسودة التقرير خلال حلقة عمل للمعنيين بالأمر قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه.

زاي - المبررات الاقتصادية

46 - **الفوائـــد** – سيقوم المشروع بتحويل صافي 500 6 هكتار من الأراضي إلى الاستخدام في زراعة المحاصيل النقدية التجارية المتنوعة بعد أن كانت على مستوى الزراعة شبه المعيشية حاليا. وسيحصل نحو 600 2 أسرة زراعية (أو 300 15 شـــخص) علـــى صـــافي فوائـــد مباشرة تصل إلى 500 3 دولار أمريكي في السنة من الزراعة التجارية (بافـــتراض متوســـط مساهمة قدره 2.5 هكتار من قصب السكر لكل أسرة). ونفس هذه الأسر ستستفيد كذلك من توفير 000 400 شخص/يوم إضافية في السنة من العمالة المدفوعة الأجر في شبكات الري و000 50 شخص/يوم في السنة من العمالـــة في مصانع السكر. وفضلا عن ذلك، فإن أشغال التشييد في المرحلة الأولى ستمتد على مدى فترة ست سنوات سيتطلب خلالها أكثر من 000 175 شخص/يوم عمل في السنة. كما سيتطلب التشغيل والصيانة لشبكات تقديم مياه الري 000 36 شـــخص/يـــوم أخرى في السنة. وستتاح نسبة كبيرة من الفرص الجديدة للانخراط في العمالة المدفوعة الأجر وتقاسم الفوائد أمام المرأة.

47 - **الأمن الغذائي الأسري والتغذية والتمايز بين الجنسين** – تشير شبكات ري قصب السكر القائمة إلى زيادة في مشاركة المرأة واستقلالها؛ وهي تشير كذلك إلى زيادات ملحوظة في الدخل الأسري، وكذلك الفرص المتزايدة لزراعة الغذاء الموثوقة. ومن ثم، فإن المرحلة الأولى للمشروع ستمكن المشتركين من تعزيز موثوقية الإمدادات ووضع سلسلة من الأغذية. هذا وأن إنشاء هياكل مؤسسية محلية رسمية مثل رابطات الزراع، ورابطات المنتفعين بالمياه، وأجهزتها، سيسهل كذلك من مشاركة المرأة مما سينجم عنه استفادة المرأة من المساهمة في العديد من الفرص الجديدة للشبكات.

48 - **التحلـــيل المالي** – تشير اسقاطات صافي الدخول الزراعية عند الاستكمال إلى متوسط صافي للدخل يتراوح بيـــن 655 2 و158 3 دولارا أمريكـــيا لكـــل أســـرة رهنا بنوع شبكة الري. وهذا المستوى من الدخل هو خالص من مدفوعـــات اســـتئجار الماكيـــنات وأجـــور العمالة. وسيأخذ الزراع الائتمانات لتمويل الأشغال في المزرعة وزراعة المحاصـــيل، وهـــي ستســـدد على مدى فترة خمس سنوات عقب الاستثمار. فإذا ما افترضنا أن الفائدة على القروض ســـتكون بالمعدل التجاري وقدره 17% في السنة، وبعد تمويل الشبكة استنادا إلى الري بالرش، فإنها ستنهار حتى ومع أول محصـــول؛ ولكـــن ومع المحصول الثاني (أي في السنة الثالثة للمشروع)، فإن المشاريع ستنتج فائضا قدره 680 دولارا أمريكيا بحسب كل أسرة. ورغم أن هذا لا يمثل سوى 19% كزيادة بدون دخول المشروع، فإن الأسر المساهمة ســـتكون أمامهـــا الفرصـــة لتوفير العمالة المدفوعة الأجر لأشغال بناء الشبكة، وما يصل إلى 150 يوما في السنة من العمالة المدفوعة الأجر في الشبكة. وبحلول السنة السابعة للمشروع، وعندما يكون القرض قد سدد بالكامل، فإن الأسر المساهمة ستحصل على صافي دخول زراعية قدرها 880 2 دولارا أمريكيا؛ وهذا يزيد بنسبة خمس أضعاف عما كان عليه الحال بدون دخول المشروع، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار أي دخل من العمالة المدفوعة الأجر في الشبكة. ويشير تحلـــيل الائـــتمان بالنسبة للأنواع الأخرى من شبكات الري إلى نتائج أفضل بكثير من ذلك: فبعد التمويل، فإن أي ري سطحي سينتج فائضا قدره 700 دولار أمريكي بحسب الأسرة مع أول محصول؛ وبحلول السنة السابعة للمشروع، فإن الأســـر التـــي تمـــتلك حصة مساحتها 2.5 هكتار عند شبكة ري سطحي، ستحصل على صافي دخول زراعية قدرها 357 3 دولارا أمريكيا – أي ست مرات أكبر من الدخول بدون المشروع.

49 - **التحليل الاقتصادي** – إن معدل العائد الاقتصادي الداخلي، المحسوب بنسبة 8.0%، هو معدل قوي. ومع ذلك، فإنه ليس المعيار الوحيد لأي قرار استثماري: فالفوائد الاجتماعية المحتملة التي ستنجم عن تخفيف وطأة الفقر، سيكون لهـا تأثير رئيسي ايجابي ليس فقط في منطقة المشروع، بل في كل أنحاء البلاد أيضا. وفضلا عن ذلك، وبغض النظر عـن هذه الدخول المباشرة وفوائد العمالة، فإن الاستثمار سيؤدي إلى آثار مضاعفة وملحوظة على الدخول الأعلى من إنـتاج المحاصيل غير التقليدية التي ستعود بالفائدة على عدد من الأسر أكبر منها على المنتجين/المجهزين المباشرين. وكلمـا ازداد عـدد صـغار الزراع المتاجرين في المنتجات الزراعية، فإنهم سيخلقون الطلب على الأدوات الزراعية الصغيرة، والعمالة المستأجرة، وخدمات التجارة، والنقل، والسلع للمستهلكين المحليين، وكلها ستنشط الطلب على العمالة المحلية. وكل من الدورات المبدئية والتالية للنمو عن طريق روابط الطلب، ستكون كثيفة العمالة ومتاحة للأسر الأفقر. وسيصل التأثير المحتمل إلى درجة أن كل دولار من النمو الزراعي المتولد عن العمالة في منطقة المشروع سيضاعف التأثـير الكلـي على الاقتصاد الريفي كلما تولدت آثار الطلب المحلي على السلع والوظائف في الدورة الثانية. فإذا ما قيست كمية فوائد هذه الدورة الثانية وأضيفت على مجرى الفوائد، فإن معدل العائد الاقتصادي المحلي قد يزداد إلى نحو 15 في المائة.[6]

حاء – المخاطر

50 - **المـياه الدولـية** – حصلت الحكومة على مذكرة تفاهم من حكومتي موزامبيق وجنوب أفريقيا تؤكد على أن "لـيس لديهمـا أي مانع أو اعتراض" على اقتراحات سوازيلاند فيما يتعلق باستخدام مياه نهر أوسوتو للمشروع، وهي ستستخدم كإجراء مؤقت لحين التوصل إلى اتفاقية مرحلية للمياه. وقد تعاونت البلدان الثلاثة بشأن تقاسم المياه منذ 1983 وهـي تعترف *ببروتوكول الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي* المعني بنظم تقاسم مجاري المياه. وتوافق الحكومة على أن الاتفاقـية المرحلـية للمـياه ستحتاج إلى أن تبرم كشرط لنفاذ مفعول/صرف مبالغ القرض بالنسبة للأشغال المدنية السابقة.

51 - **إعـادة التوطيـن** – ثمة خطر من أن تمتنع السلطات التقليدية عن تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. ومع ذلك، وكشـرط إضـافي لمـزيد مـن تجهـيز المرحلة الأولى للمشروع، فمن المتوقع أن تصدر الحكومة قريبا بيانا بشأن اسـتراتيجيتها للتخفـيف من وطأة الفقر والخاصة بالمشروع وبالمناطق المجاورة التي ستتوسع فيها خطة عمل إعادة التوطيـن. وقد قبلت الحكومة كذلك أن تكون خطة عمل إعادة التوطين بمثابة شرط لنفاذ مفعول/صرف مبالغ القرض مـن أجل الأشغال المدنية السابقة. وستوجه المساعدة المقدمة من الصندوق نحو *مساندة عملية وضع اللمسات الأخيرة على الخطة وتنفيذها اللاحق*.

---

[6] أنظـر ديلغـادو، س. ل.، وب.هـازل؛ وج. هوبكنز؛ وف. كيلي (1994). استحداث الروابط بين القطاعات في ريف أفريقيا عن طـريق التكنولوجـيا الزراعـية وإصلاح السياسات. *الجريدة الأمريكية للاقتصادات الزراعية*، المجلد 76، العدد 5، ديسمبر/كانون الأول: والـذي قـدرت فيها مضاعفات النمو الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة في بوركينا فاسو، وزامبيا، والسنغال، والنيجر، و2.88، 2.45، و1.97، و1.96 على التوالي.

52 - **إطـــار قانوني للري** – رغم أنه لا يبدو على منظمات الزراع أنها مقيدة حتى الآن بأوجه القصور في الإطار القانونـــي للأراضي، ولمنظمات المياه والزراع، فإن بعض التعديلات تعتبر ضرورية. والمطلوب وضع إطار قانوني أكـــثر مســـاندة للاتجـــار فـــي المنتجات الزراعية لأراضي الأمة السوازية لتعزيز القيمة المحتملة للمشروع وامكانات اســـتدامته. وقـــد وافقـــت الحكومـــة على أن وضع إطار قانوني ملائم لإنشاء سلطة للمستجمعات المائية، وقسم الري ورابطـــات المنتفعيـــن بالمياه، لابد وأن يكون قد تم كشرط لنفاذ مفعول/صرف مبالغ القرض من أجل الأشغال المدنية السابقة. *وستوجه المساعدة المقدمة من الصندوق نحو مساندة عملية التكيف*.

53 - **الضـــمانات** – إن مشـــاركة الصـــندوق في المشروع تهدف أساسا إلى مساندة العملية الجارية بين عدة أمور أخـــرى والتي سيقوم عن طريقها المعنيون بالأمر بوضع إطار ملائم للتشريعات والمؤسسات والقدرات لتوفير القاعدة المأمونة من أجل المشاركة الفعالة والمربحة لفقراء الريف. وستستمر هذه العملية التشاورية المجتمعية، والتي بدأت في ســـبتمبر/أيلول–أكتوبر/تشرين الأول 2000 (وبمساندة من الصندوق ومن جهات مانحة أخرى) طوال عمر المشروع. وللتأكد من التمسك بالأهداف المتفق عليها، سيدرج الصندوق شروطا وضمانات هامة في اتفاقية القرض.

طاء – الأثر البيئي

54 - صـــنف تقدير الأثر البيئي، الذي أجري في عام 2000 كجزء من تصميم المشروع، هذا المشروع بالفئة "ألف" مـــن العملـــيات الإثمائية مع تداعيات بيئية ملحوظة. وتتعلق المجالات ذات الاهتمام المبدئي بالتأثير المحتمل للمشروع علـــى الموارد المادية (تدهور التربة والزراعات الطبيعية)، خاصة في منطقة المشروع وفي أسفل حوض نهر أوسوتو عمومـــا. وفضـــلا عن ذلك، فثمة تلوث ومخاطر على الصحة العامة. والأحكام المدرجة في تصميم المشروع لمساندة وضـــع وتنفـــيذ خطـــة شـــاملة للتخفيف، وكذلك المراقبة البيئية وإدارتها، هي أحكام وضعت طبقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قانون السلطة البيئية في سوازيلاند لعام 1992، وما يتعلق به من تعليمات.

ياء – السمات الابتكارية

55 - ســـيوفر المشـــروع فرصة استثنائية للتصدي للفقر على نطاق واسع بالاستفادة من روابط السوق القائمة، من أجل المساندة التقنية، وامدادات المدخلات، والائتمان، وتجهيز المنتجات الزراعية والتسويق. وهو سيعالج كذلك قضية الحصـــول علـــى الأراضي والموارد المائية. وستعمل الطرائق التشاركية على إنشاء شبكات ري جيدة التشغيل وشبكة تقديـــم المـــياه للـــري مدارة بواسطة الزراع وممولة ذاتيا. وسيتولى المشروع كذلك إقامة نظام صحي محسن ومستدام ممـــول مـــن المنتفعيـــن بـــه مما سيكون له تأثير ملحوظ على التهديد الرئيسي المحتمل للصحة والازدهار في منطقة المشروع، ألا هو فيروس نقص المناعة/الإيدز.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

56 - تشكل اتفاقية القرض بين مملكة سوازيلاند والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

57 - ومملكة سوازيلاند مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

58 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

59 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى مملكة سوازيلاند قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها أحد عشر مليونا وتسعمائة ألف (000 900 11) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2021، وتدفع عنه فائدة سنوية تعادل نصف سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 30 أغسطس/آب 2001)

1 - تكفل حكومة مملكة سوازيلاند (الحكومة) أن تقوم مؤسسة مشروع كوماتي في سوازيلاند (الوكالة الرائدة للمشروع) بفتح وحفظ حساب جار باليلانجني السوازيلاندي في مصرف تجاري معروف لعمليات المشروع (حساب المشروع). ويفوض المسؤول التنفيذي الأول والمدير المالي في الوكالة الرائدة للمشروع بصلاحية التوقيع فيما يتعلق بحساب المشروع وسيشترط أن تمهر أية معاملة تتعلق بحساب المشروع بتوقيعهما كليهما.

2 - تكفل الحكومة أن تقوم وحدة التنمية الزراعية والإدارة البيئية (وحدة التنمية) ووحدة الإدارة الهندسية للمرافق الأساسية (وحدة الإدارة) بفتح وحفظ حساب جار باليلانجني السوازيلاندي في مصرف تجاري معروف في سوازيلاند، يرتضيه الصندوق، لعمليات المشروع على المستويات السابقة واللاحقة للمشروع. ويتمتع مدير وحدة التنمية بتفويض كامل لتشغيل حساب وحدته كما يتمتع مهندسي إدارة وحدة الإدارة بتفويض كامل لتشغيل حساب وحدته.

3 - تتخذ الحكومة التدابير الضرورية لضمان إدراج أموالها المقابلة الخاصة بالمشروع في ميزانية الاستثمارات العامة السنوية. وستستخدم مثل هذه الأموال، وفقا لخطة العمل والميزانية السنوية لكل سنة مالية، في تسديد الضرائب الماضية، ومدفوعات تعويضات إعادة الاستيطان، والمدفوعات المتصلة بالمرافق الأساسية الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل الحكومة تمويل أي نقص في تمويل المشروع من مواردها الذاتية. كما تكفل الحكومة إتاحة أموالها المقابلة لوكالة المشروع الرائدة طيلة فترة تنفيذ المشروع، وفقا لخطط العمل والميزانيات السنوية.

4 - تكفل الحكومة أن تقيم وحدة التنمية ووحدة الإدارة، في موعد لا يتجاوز نهاية الفصل الأول من سنة المشروع الثانية، نظام إدارة للمعلومات يرتبط بالأهداف ويركز على المؤشرات للمستويات السابقة واللاحقة من المشروع على التوالي. ويضطلع مدير وحدة إدارة المشروع بالمسؤولية المباشرة عن المراقبة الشاملة للمشروع وسيحدد، بالاتفاق مع الصندوق، مؤشرات العمليات والتقدم، والمعالم البارزة للتنفيذ، ونظام جمع البيانات لعنصر التنمية اللاحقة والاتجار بالمنتجات الزراعية وعنصر التخفيف البيئي في المشروع، بالاستناد إلى مؤشرات الآراء، التي يتفق عليها بين الحكومة والصندوق خلال السنة الأولى للمشروع. وستقوم وحدة الإدارة خلال سنة المشروع الأولى بأنشطة المراقبة التالية على الأقل:

- تصميم منهجية مناسبة للمسح القاعدي للعينات لاستخدامها ضمن مجموعات المصالح الاقتصادية؛
- إرساء طرق لمراقبة جمع البيانات في مشروع الري أو على مستوى وحدة التخطيط؛
- اختبار إجراءات إدخال البيانات في قاعدة نظام المعلومات الجغرافية؛

ملحق

- إرساء طرق للتثبت من البيانات وتحليلها.

5 - وفي غضون 90 يوما من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض، تختار الحكومة مراجعين مستقلين للمشروع، وفقا للإجراءات والمعايير المتفق عليها بين الحكومة والصندوق، وذلك لمراجعة الحسابات المتعلقة بالمشروع. ويخضع مثل هذا الانتقاء إلى استعراض وموافقة مسبقة من الصندوق. وتكفل الحكومة أن يكون تقرير مراجعة الحسابات السنوية للمشروع تقريرا كاملا مستندا إلى الكشوف المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية على أن يعكس بصورة وافية تقدم المشروع وعملياته.

6 - تجري الحكومة، خلال السنة الأولى للمشروع، مفاوضات مع جمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية موزامبيق فيما يتعلق باتفاقية مياه مؤقتة تتعلق باستخدام مياه نهر أوسوتو. وتكفل الحكومة امتثال مثل هذه الاتفاقية لشروط البروتوكول المعدل لنظم تقاسم مجاري المياه للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام 2000. ويعتبر توقيع الأطراف الثلاثة على اتفاقية المياه المؤقتة شرطا مسبقا لإطلاق الأموال التي تقدمها جهات التمويل المشتركة لتغطية تكاليف الأشغال المدنية في إطار عنصر الأشغال السابقة وشبكة التوزيع في المشروع.

7 - تكفل الحكومة أثناء سير تنفيذ المشروع امتثال المشروع للشروط المحددة في شهادة الامتثال البيئية الصادرة عن هيئة البيئة في سوازيلاند فيما يتصل بالمشروع، من حيث الامتثال البيئي.

8 - تكفل الحكومة أنه بحلول نهاية السنة الأولى للمشروع ستكون قد استكملت إنشاء لجنة مستقلة تشغيلية للاستعراض البيئي، وفقا كما تنص عليه اتفاقية القرض بشأن تركيبها ومسؤولياتها.

9 - تكفل الحكومة سعيها ومتابعتها لعملية تشاورية مجتمعية بشأن حيازة الأرض وإعادة التوطين طيلة فترة تنفيذ المشروع، بغية الوصول إلى نتيجة عادلة يرتضيها المستفيدون من المشروع والصندوق، وأن تصدر، إن اقتضى الأمر، التشريعات ذات الصلة.

10 - تقدم الحكومة إلى الصندوق تقارير سنوية عن تنفيذ خطة إعادة التوطين، والتي ستغطي وضع الأنشطة المقررة التي تم تنفيذها ومعلومات تفصيلية عن الأسر المعاد توطينها وعن التعويضات المدفوعة، بما في ذلك المعلومات التالية: (i) عدد المعاد توطينهم؛ (ii) مخصصات الأرض لكل أسرة لتنمية مشروع الري، والتي لن تتجاوز مساحة متوسطة قدرها 2.5 هكتار ومساحة قصوى قدرها 3.5 هكتار لكل أسرة؛ (iii) مناطق الاستضافة المحددة لأنشطة إعادة التوطين؛ (iv) الآليات والمؤشرات لمراقبة وتقييم عملية إعادة التوطين؛ (v) الجدول الزمني لتنفيذ الأعمال المتبقية.

11- تكفل الحكومة أنه، في غضون الأشهر الستة الأولى من السنة الأولى للمشروع أنها ستعيد هيكلة مجلس وكالة المشروع الرائدة بحيث تشمل العضوية مندوبين عن القطاع الخاص وتضم ممثلين عن المستفيدين من المشروع، ممن يرتضيهم الصندوق.

ملحق

12 - تكفل الحكومة أنه بحلول نهاية السنة الثانية للمشروع سيكون قد تم إرساء إطار قانوني مناسب لتزويد الهيكل التخطيطي لقسم لوبوفاني بالقدرات، على نحو ما سيعرض في كتيب تنفيذ المشروع.

13 - تكفل الحكومة أنه بحلول نهاية السنة الثانية من المشروع سيكون قد تم إرساء إطار قانوني مناسب لهيئة مستجمعات مياه الحوض لنهر أوسوتو الأسفل، وقسم ري لوبوفاني، ورابطات المنتفعين بالمياه.

14 - تكفل الحكومة أنه بحلول نهاية السنة الثانية من المشروع ستعتمد لوائح بشأن نطاق وحساب رسوم المياه المطبقة على المنتفعين بمياه المشروع.

15 - تكفل الحكومة أنه بحلول نهاية السنة الرابعة من المشروع، فإن قسم ري لوبوفاني سيكون قد تعاقد مع جهة خاصة مناسبة لتوفير خدمات المياه وصيانة النظام الكامل لتسليم المياه في ظل المشروع على أساس تجاري وذاتي التمويل وعلى نفقة المنتفعين بالمياه وحدهم.

16 - تكون الحكومة، بحلول نهاية السنة الثالثة للمشروع، قد أبرمت ما يلي: (i) اتفاقية قرض فرعية مع صندوق حساب أمانة المشروعات، أو مع أية مؤسسة أخرى يرتضيها الصندوق، لإعادة إقراض الأموال الائتمانية في ظل العنصر الفرعي للتخطيط التشاركي وتطوير المزارع المروية؛ (ii) مذكرة تفاهم مع صندوق حساب أمانة المشروعات وشركة سكر اوبومبو، أو أي مؤسسات/هيئات أخرى يرتضيها الصندوق، على أن تنص على واجبات والتزامات كل مؤسسة من حيث توفير وإدارة الائتمان. وتخضع شروط وأوضاع اتفاقية القرض الفرعية ومذكرة التفاهم لموافقة الصندوق.

17 - تكفل الحكومة، عبر التعاقد مع الموظفين، تمثيل النساء في تنظيم المشروع وإدارته. كما تكفل الحكومة تمثيل المستفيدات في كل أنشطة المشروع وأنهن يتلقين المنافع المناسبة من مخرجات المشروعات.

18 - (أ) حدد ما يلي كشروط لصرف الأموال من القرض:

(i) توقيع اتفاقيات التمويل للجهات الأخرى المشاركة في تمويل المشروع، إضافة إلى الصندوق حسب الأصول، ونفاذ مفعولها؛

(ii) فتح الحكومة للحساب الخاص حسب الأصول؛

(iii) فتح وكالة المشروع الرائدة لحساب المشروع حسب الأصول، وفتح وحدة التنمية لحسابها حسب الأصول، وفتح وحدة الإدارة لحسابها حسب الأصول؛

(iv) إعداد البرنامج الأول للعمل والميزانية السنوية ورفعه إلى الوكالة الرائدة للمشروع وموافقة الصندوق على المسودة؛

(v) تعيين مراجع حسابات المشروع حسب الأصول.

ملحق

(ب) حـــدد ما يلي كشرط لصرف الأموال من فئة قرض التمويل المناظر الاستثماري: أن تكون الوكالة الرائدة للمشروع قد حددت الأشغال والإجراءات للتمويل المناظر الاستثماري وأن يكون الصندوق قد وافق على ذلك.

19 - حدد ما يلي كشروط مسبقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون وحدة إدارة المشروع قد شكلت حسب الأصول؛

(ب) أن يكـــون مديـــر وحدة إدارة المشروع قد عين حسب الأصول من جانب الوكالة الرائدة للمشروع وحظي بموافقة الصندوق؛

(جـــ) أن تكون الحكومة قد زودت الصندوق بنسخة من شهادة صالحة للامتثال البيئي للمشروع؛

(د) أن تكـــون الحكومـــة قد استحدثت إطارا للسياسات المتصلة بتخفيف وطأة الفقر في منطقة المشروع والمناطق المتاخمة لها مباشرة، إلى جانب استراتيجية لإدماجها في البرامج الإنمائية الجارية في إقليم لوبمبو؛

(هـــ) أن تكـــون الحكومـــة قـــد أنجـــزت مشروع خطة إعادة التوطين، وأن يكون ذلك قد حظي بموافقة الصندوق؛

(و) أن تكـــون الحكومـــة قد اعتمدت مخصصات في الميزانية لأموالها المقابلة بما يغطي السنة الأولى للمشروع؛

(ز) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من طرف جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ح) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن المدعي العام.

APPENDIX I

SWAZILAND AT A GLANCE

POVERTY and SOCIAL	Swaziland	Sub-Saharan Africa	Lower-middle-income
1998			
Population, mid-year (millions)	0.99	627	886
GNP per capita (Atlas method, US$)	1,400	510	1,740
GNP (Atlas method, US$ billions)	1.4	323	1,541
Average annual growth, 1992-98			
Population (%)	3.1	2.6	1.1
Labor force (%)	3.6	2.6	1.5
Most recent estimate (latest year available, 1992-98)			
Poverty (% of population below national poverty line)	..	..	..
Urban population (% of total population)	26	33	58
Life expectancy at birth (years)	56	50	68
Infant mortality (per 1,000 live births)	69	92	35
Child malnutrition (% of children under 5)	..	33	14
Access to safe water (% of population)	43	43	71
Illiteracy (% of population age 15+)	22	40	14
Gross primary enrollment (% of school-age population)	117	78	102
Male	120	85	105
Female	114	71	99

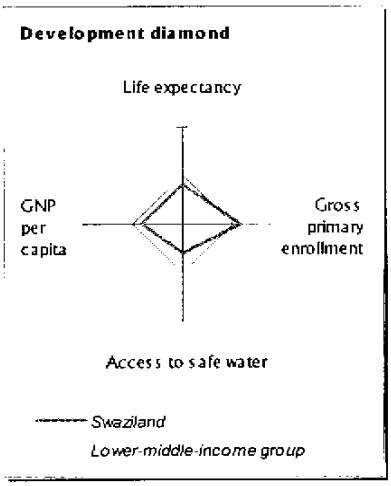

KEY ECONOMIC RATIOS and LONG-TERM TRENDS

	1978	1988	1997	1998
GDP (US$ billions)	0.34	0.70	1.31	1.22
Gross domestic investment/GDP	48.1	23.6	33.9	12.3
Exports of goods and services/GDP	63.2	75.2	81.8	101.5
Gross domestic savings/GDP	24.3	29.0	19.5	19.2
Gross national savings/GDP	30.7	43.7	38.1	36.8
Current account balance/GDP	-20.8	13.7	-3.6	-0.6
Interest payments/GDP	0.6	1.9	0.6	0.6
Total debt/GDP	39.4	37.9	28.0	20.5
Total debt service/exports	1.6	6.0	2.7	2.1
Present value of debt/GNP	..	..	..	14.7
Present value of debt/exports	..	..	..	18.1
	1978-88	**1988-98**	**1997**	**1998**
(average annual growth)				
GDP	5.7	3.6	3.7	2.0
GNP per capita	2.8	1.0	1.5	-1.3
Exports of goods and services	8.5	1.8	3.3	3.0

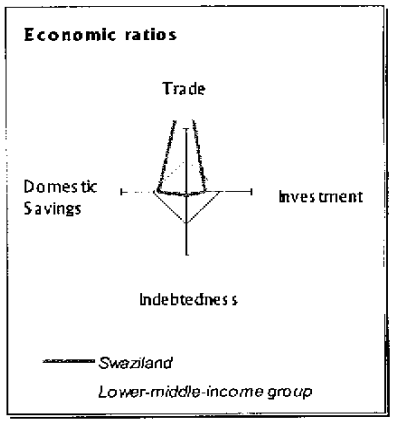

STRUCTURE of the ECONOMY

	1978	1988	1997	1998
(% of GDP)				
Agriculture	29.9	16.1	18.7	16.0
Industry	25.0	41.1	41.6	38.7
Manufacturing	..	34.3	34.2	31.8
Services	45.1	42.8	39.6	45.3
Private consumption	51.9	54.3	53.4	60.8
General government consumption	23.8	16.7	27.1	20.0
Imports of goods and services	87.0	69.7	96.3	94.6

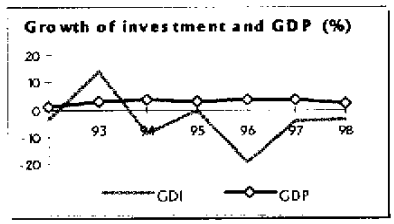

	1978-88	1988-98	1997	1998
(average annual growth)				
Agriculture	1.3	-0.6	-6.0	2.3
Industry	6.8	4.9	6.2	2.8
Manufacturing	9.1	4.5	5.5	3.0
Services	5.7	4.0	3.1	6.4
Private consumption	..	..	..	..
General government consumption	..	..	..	..
Gross domestic investment	2.3	0.5	-4.1	-3.4
Imports of goods and services	3.8	-0.3	4.8	-26.3
Gross national product	6.1	4.2	4.8	1.8

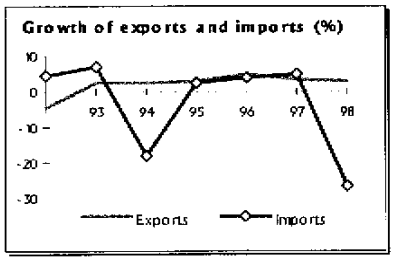

2000 World Development Indicators CD-ROM, World Bank

Note: Figures in italics are for years other than those specified. The diamond charts show four key indicators in the country (in bold) compared with its income-group average. If data are missing, the diamond will be incomplete.

APPENDIX I

PRICES and GOVERNMENT FINANCE

	1978	1988	1997	1998
Domestic prices				
(% change)				
Consumer prices	8.5	21.7	7.1	8.1
Implicit GDP deflator	10.5	24.1	11.2	8.5
Government finance				
(% of GDP)				
Current revenue	33.4	26.9	..	..
Current budget balance	14.6	8.5	..	..
Overall surplus/deficit	-13.5	3.8	..	..

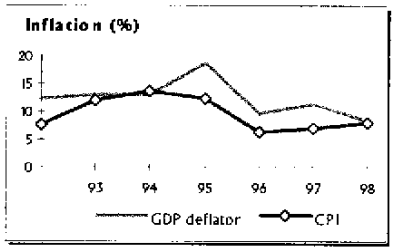

TRADE

	1978	1988	1997	1998
(US$ millions)				
Total exports (fob)	..	467	864	790
Food	..	..	..	..
Agricultural raw materials	..	..	..	..
Fuels	..	..	..	..
Ores and metals	..	.	..	..
Manufactures	..	..	..	..
Total imports (cif)	..	449	1,041	941
Food	..	..	..	..
Agricultural raw materials	..	..	..	..
Fuels	..	..	..	..
Ores and metals	..	..	..	..
Manufactures	..	..	..	..

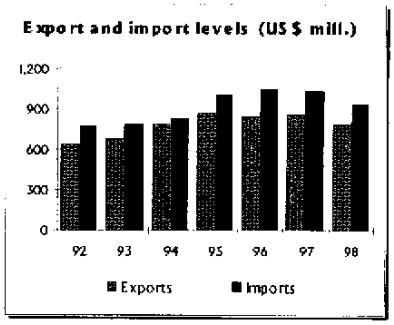

BALANCE of PAYMENTS

	1978	1988	1997	1998
(US$ millions)				
Exports of goods and services	219	532	991	907
Imports of goods and services	311	555	1,286	1,132
Resource balance	-93	-23	-295	-225
Net income	-4	44	137	101
Net current transfers	26	75	110	117
Current account balance	-71	95	-48	-7
Financing items (net)	87	-83	73	58
Changes in net reserves	-16	-12	-25	-50
Memo:				
Reserves including gold (US$ millions)	114	140	295	359
Conversion rate (DEC, local/US$)	0.9	2.3	4.6	5.5

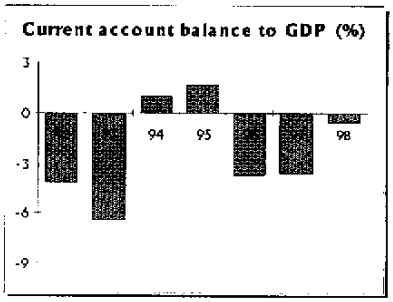

EXTERNAL DEBT and RESOURCE FLOWS

	1978	1988	1997	1998
(US$ millions)				
Total debt outstanding and disbursed	134	264	368	251
IBRD	14	59	10	10
IDA	7	7	5	5
Total debt service	4	39	32	23
IBRD	2	10	6	3
IDA	0	0	0	0
Composition of net resource flows				
Official grants	9	8	17	16
Official creditors	31	-6	8	3
Private creditors	27	-2	0	0
Foreign direct investment	22	54	75	80
Portfolio equity	0	0	0	0
World Bank program				
Commitments	11	0	0	0
Disbursements	7	1	1	3
Principal repayments	1	5	5	3
Net flows	6	-4	-4	0
Interest payments	1	5	1	1
Net transfers	5	-9	-5	-1

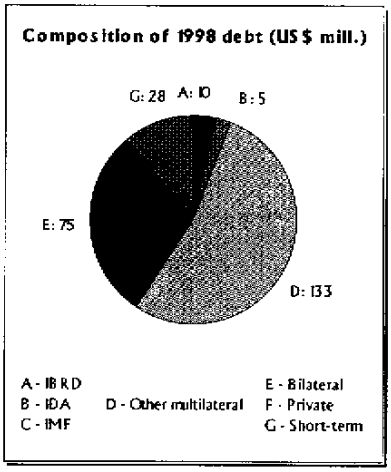

2000 World Development Indicators CD-ROM, World Bank

Note: Trade components may not sum to total due to rounding and unclassified trade.

COUNTRY PORTFOLIO SUMMARY

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Currency	Approved Loan/ Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Smallholder Credit and Marketing Project	IFAD	AfDB	I	21 Apr 83	14 May 85	31 Jul 93	L - I - 121 - SZ	SDR	5 700 000	96.8%
Smallholder Agricultural Development Project	IFAD	AfDB	I	06 Apr 93	29 Apr 94	31 Mar 02	L - I - 323 - SZ	SDR	5 100 000	52.8%
Lower Usuthu Smallholder Irrigation Project	To be determined	To be determined	I				G - I - 46 - SZ	USD	100 000	

Logical Framework

Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions
Goal			
Standard of living of the population in the Lower Usuthu basin area of Swaziland improved through an environmentally and culturally sustainable process.	♦ Reduction in the percentage of the absolute poor living in the Lowveld area (from 40%) ♦ Reduction in rate of illiteracy (from 17%) ♦ Reversal in the rate of outmigration ♦ Reduction in the prevalence of chronic malnutrition among children under five.	• Baseline studies • Case studies • Household surveys • Census reports • Population survey (sampling)	
Objective			
Smallholder farmers (approximately 2 600 households residing within the boundaries of the five chiefdoms involved in LUSIP Phase I) directly integrated into the commercial economy through the establishment of farmer-managed and self-financing irrigation schemes.	♦ Change in production system (from extensive rainfed to intensive irrigated), hectares under cultivation by commodity ♦ On and off-farm paid employment (days or equivalent) ♦ Increased diversity and nutritional content in household diet ♦ % of Operation and Maintenance met by WUAs annually	• Quarterly and annual project reports • Quarterly and annual ADEMU reports • Satellite imagery and geographical information system • Farm surveys and annual farmer association/WUA accounts • Participatory diagnostic studies • Food frequency surveys (24-hour dietary recall)	World price of sugar remains stable, and Swaziland maintains current sugar quotas. There are no changes in macroeconomic context. Increased incomes at household level are used to reduce the effects of poverty. Interim Water Agreement is signed.

Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions
Outputs			
1. Adequate and environmentally sustainable supply of irrigation water assured for some 6 500 ha of high-value commercial crop production.	1.1. Amount, proportion of requirement, and timeliness of water delivery to plots 1.2. Water delivery data and system performance	• Quarterly and annual project reports • Water service provider and WUA records and reports • Participatory diagnostic studies	Average annual rainfall remains constant.
2. About 130 new farmer-owned and -managed irrigation schemes (50 ha each), growing high-value commercial crops, established by PY8.	2.1. Payment of water delivery charges 2.2. Cropping patterns, intensity and yields per ha	• MOAC records (extension service) • Case studies; ADEMU reports • Trade and ADEMU reports	
3. Legal framework put in place for WUAs, economic interest groups and irrigation district and catchment authorities by PY3.	3.1. About 130 WUAs operational by PY8. 3.2. No. of irrigation and catchment authorities operational with WUA representatives 3.3. No. of economic interest groups operational	• ADEMU and Auditor's reports • Quarterly and annual project reports • Legal/court records	
4. Policy for participatory and equitable resettlement process, including environmental mitigation and compensation payments, operational by PY3.	4.1. No. of civil/traditional actions alleging unfair compensation 4.2. Environmental mitigation measures adopted	• Chiefdom reports and interviews • Health clinic records and reports	
5. Fully equipped and staffed health clinic self-financing by PY8.	5.1. Water-borne illnesses reported and treated 5.2. % of clinic expenses met by clients.	• Cattle census and production data	
6. Provision of improved household water supply and sanitation by PY8.	6.1. Prevalence of hygiene-related illnesses reduced		
7. Strategies for community-based natural resource management put in place by PY4.	7.1. No. of new hectares planted to local grasses/vegetation 7.2. Intensification of livestock activities 7.3. Reduction in degraded land		
8. Process for effective project management established, with particular emphasis on participatory planning process and environmental issues.	8.1. Water quality and downstream flows sustained 8.2. Acceptable disbursement rate and progress reporting 8.3. Completion of activities as compared to APW&B		
Activities			
1.1. Upstream civil works including diversion weir, feeder canals, dams and traps completed by PY5; designs of which contain measures to mitigate against water-related diseases and environmental hazards.	1.1.1. Construction contracts awarded to qualified firms by PY2. 1.1.2. Detailed designs that incorporate health and environmental concerns completed by PY2. 1.1.3. Physical progress of civil works by type	• Quarterly and annual project reports. • MOAC reports	ICB regulations are followed. No unforeseen geographic features are discovered. Private-sector organization is ointed as water service provider.
2.1. Secondary and tertiary distribution system, including earth works, structures, pipelines, road works, fencing, etc., completed by PY6 with the participation of the beneficiaries in the design and construction of schemes; designs of which contain measures to mitigate against water-related diseases and environmental hazards. 2.2. Training in business planning, agricultural diversification and commercial management provided to government staff and scheme shareholders. 2.3. Credit for on-farm works made available beginning in PY4. 2.4. Matching grant funds available for establishment of small and medium-scale enterprises in support of	2.1.1. Construction contracts awarded to qualified firms by PY3. 2.1.2. Detailed designs that incorporate health and environmental concerns completed by PY2. 2.1.3. Land-use planning surveys undertaken by future scheme shareholders with external assistance 2.1.4. No. of schemes completed annually beginning in PY3. 2.2.1. No. of WUA members attending courses, from PY3. 2.2.2. No. of extension staff (crops and livestock) attending courses 2.3.1. Loans made to schemes (number and amount, by type of scheme) 2.3.2. Repayments of loans by shareholders 2.4.1. No. of grants made, disaggregated by purpose	• Quarterly and annual project reports. • MOAC reports • Beneficiary interviews/focus groups	ICB regulations are followed. No unforeseen geographic features are discovered. Use of fragile soils is possible under good management practices. Future shareholders recognize the advantage of irrigated agriculture over other income-generating opportunities and land-use systems.

5

Narrative Summary	Objectively Verifiable Indicators	Means of Verification	Assumptions
commercial agricultural production.			
3.1. WUAs and other economic interest groups established. 3.2. Irrigation and catchment authorities established with representatives of user groups. 3.3. Policy and legal reforms completed in the area of land and water use.	3.1.1. No. of WUAs established annually 3.1.2. No. of economic interest groups established annually 3.2.1. No. of authorities established annually, membership disaggregated by gender and interest group 3.3.1. Legal acts and regulations drafted approved by PY2	• Government policy statements, legislation/regulations • Quarterly and annual project reports • Beneficiary interviews/focus groups • Project steering committee meeting reports	Government is committed to land, water and farmers' organization reform.
4.1. Comprehensive Environmental Mitigation Plan (CMP) completed by PY1. 4.2. Resettlement Action Plan operational with effective participation of the community. 4.3. Equitable compensation payments (in cash or kind) made to individuals and communities.	4.1.1. CMP completed and adopted. 4.2.1. CMP completed and adopted. 4.2.2. No. of *Sigodzi* (zonal and chiefdom planning committees) established and consulted. 4.2.3. No. of households resettled, by gender of head of household 4.3.1. % of eligible households receiving compensation, by gender of household.	• Government records; legislation • Committee meeting records • Project steering committee meeting reports • Quarterly and annual project reports • Beneficiary interviews/focus groups	Traditional authorities are willing to allocate land for cross-boundary resettlement. Draft Resettlement Action Plan is ready by end-June 2001.
5.1. Health clinic built and fully operational by PY2. 5.2. Disease-monitoring and reporting system established by PY2.	5.1.1. No. of patients treated annually, by age and gender. 5.1.2. No. and type of health information campaigns completed. 5.1.3. Staffing levels by PY8. 5.2.1. Prevalence of endemic disease among the population, disaggregated by gender and age.	• Clinic records • Beneficiary interviews/focus groups • Population-based health survey	Medical clients are willing and able to pay for treatment.
6.1. Boreholes and hand pumps installed (15 by PY8) 6.2. Latrines, sand pits and washing areas provided.	6.1.1. No. per year beginning in PY4. 6.2.1. No. per year beginning in PY3.	• Quarterly and annual project reports • Beneficiary interviews/focus groups	
7.1. Community-based natural resource management plans defined. 7.2. Matching grant facility for community-based natural resource management established.	7.1.1. No. of plans elaborated annually. 7.2.1. No. and types of grants applied for and made.	• Quarterly and annual project reports • Beneficiary interviews/focus groups	Livestock production and range management commercialized
8.1. Project staff employ participatory methods in the elaboration of APW&B and for M&E. 8.2. Independent environmental monitoring system established.	8.1.1. No. of workshops/meetings held annually with beneficiaries or their representatives. 8.1.2. M&E system established in PY1. 8.2.1. Water and air quality	• Quarterly and annual project reports • Beneficiary interviews/focus groups	

Inputs		**Financier**			
Expenditure Account	USD '000		USD '000		
Civil and earth works	67 672	IFAD	14 958	Loan Agreement	IFAD Executive Board approves project
Vehicles, equipment and goods	990	African Development Bank	35 217	Subsidiary Agreements	Co-financing made available
Technical assistance	17 933	BADEA	8 304	Appraisal Report	Government financing made available
Training, studies and workshops	3 250	Development Bank of South Africa	7 165		Subsidiary/implementing agreements approved and executed
Credit and matching grants	13 129	European Commission	10 999		
Contracted staff		EIB/Others	19 637		
Resettlement compensation	4 728	Beneficiaries	4 894		
Other operating costs	7 219	Government	15 370		
Total		Total	116 545		

APPENDIX IV

PROJECT ORGANIZATION DURING PLANNING AND DEVELOPMENT PERIOD

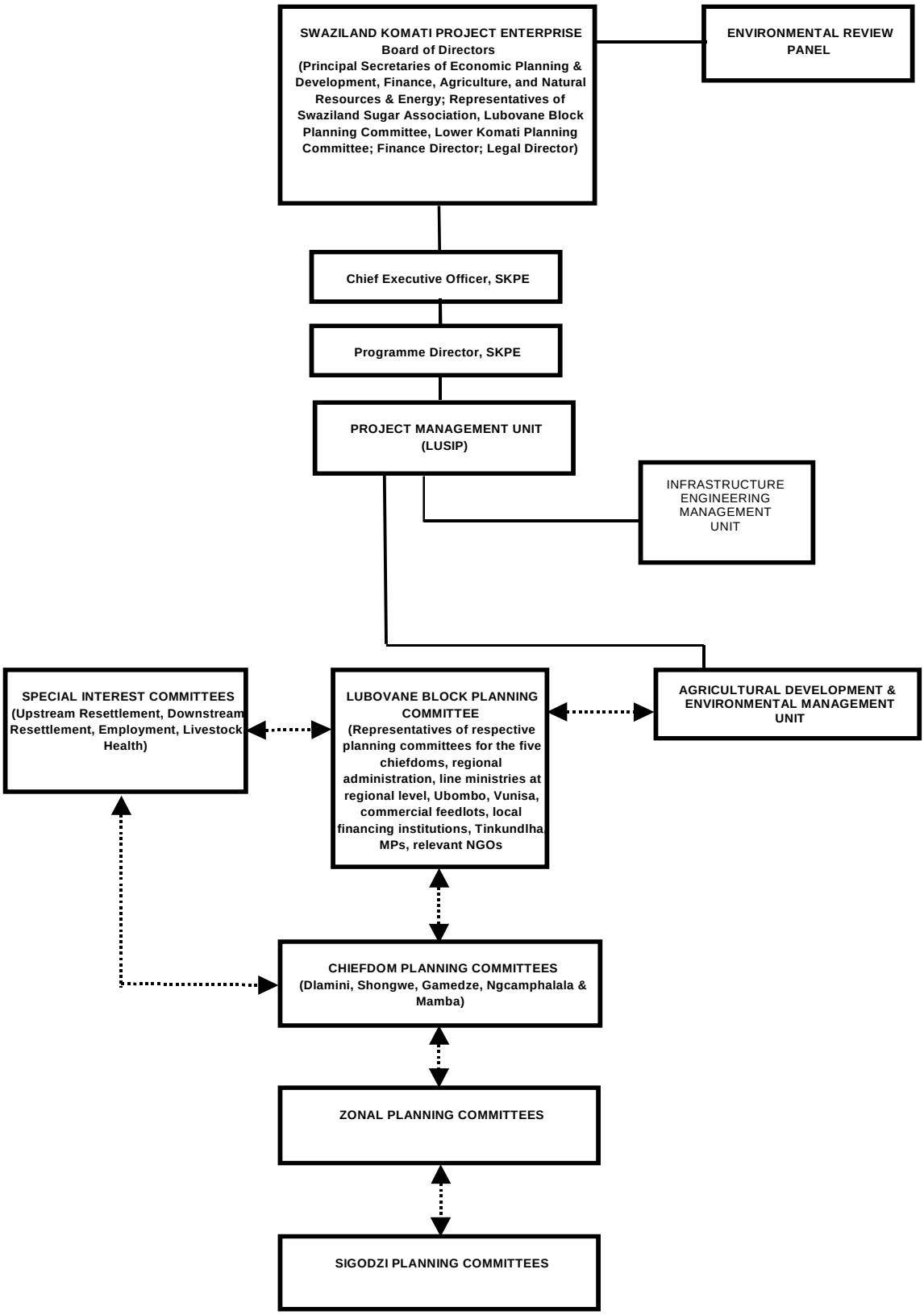

Key:
Line of authority/answerability: ——
Line of communication: ·····

APPENDIX V

PROJECT ORGANIZATION DURING INITIAL OPERATION PERIOD

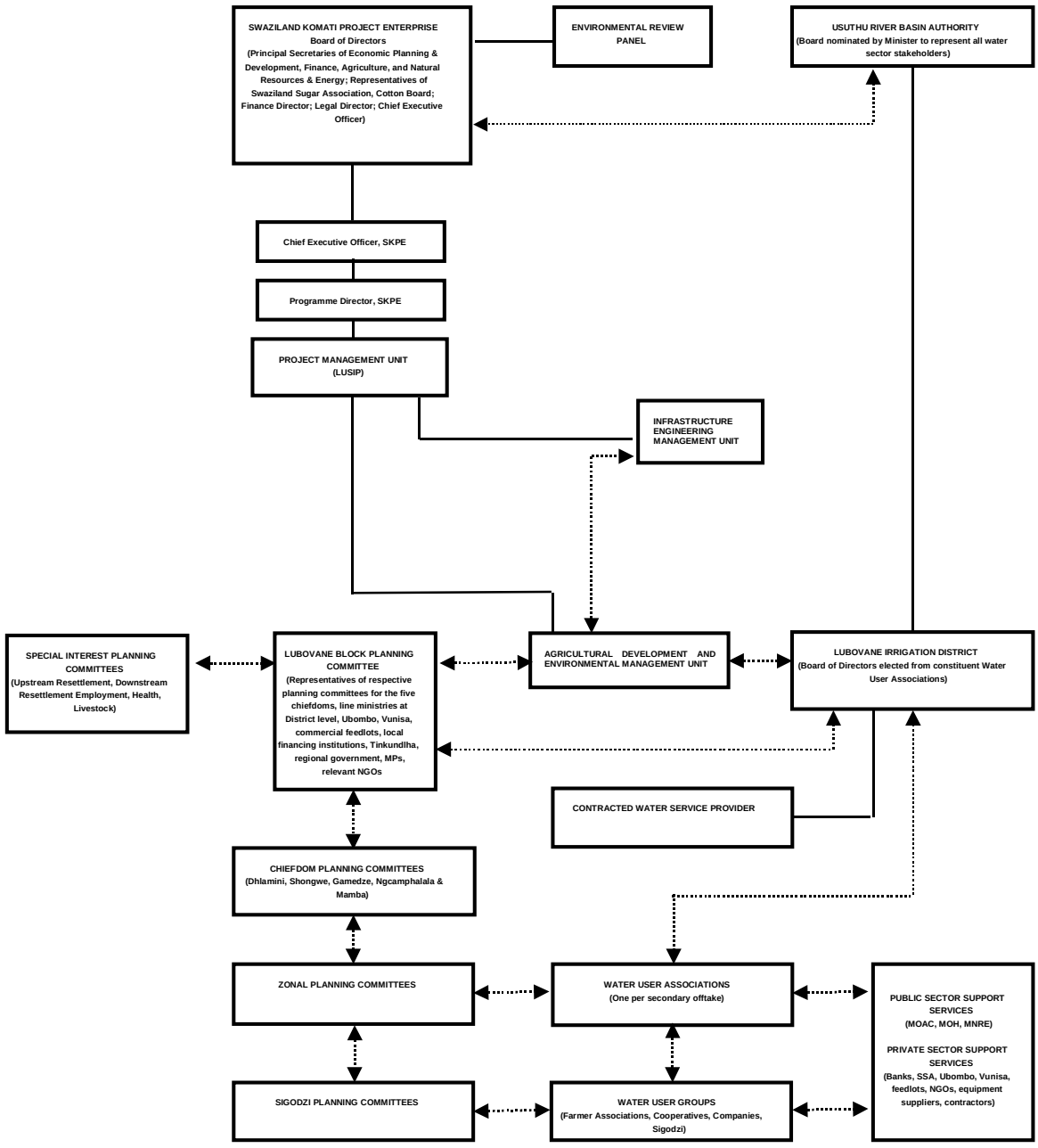

Key:
Line of authority/answerability: ——
Line of communication: ·····

APPENDIX VI

PROJECT ORGANIZATION UPON FULL OPERATION

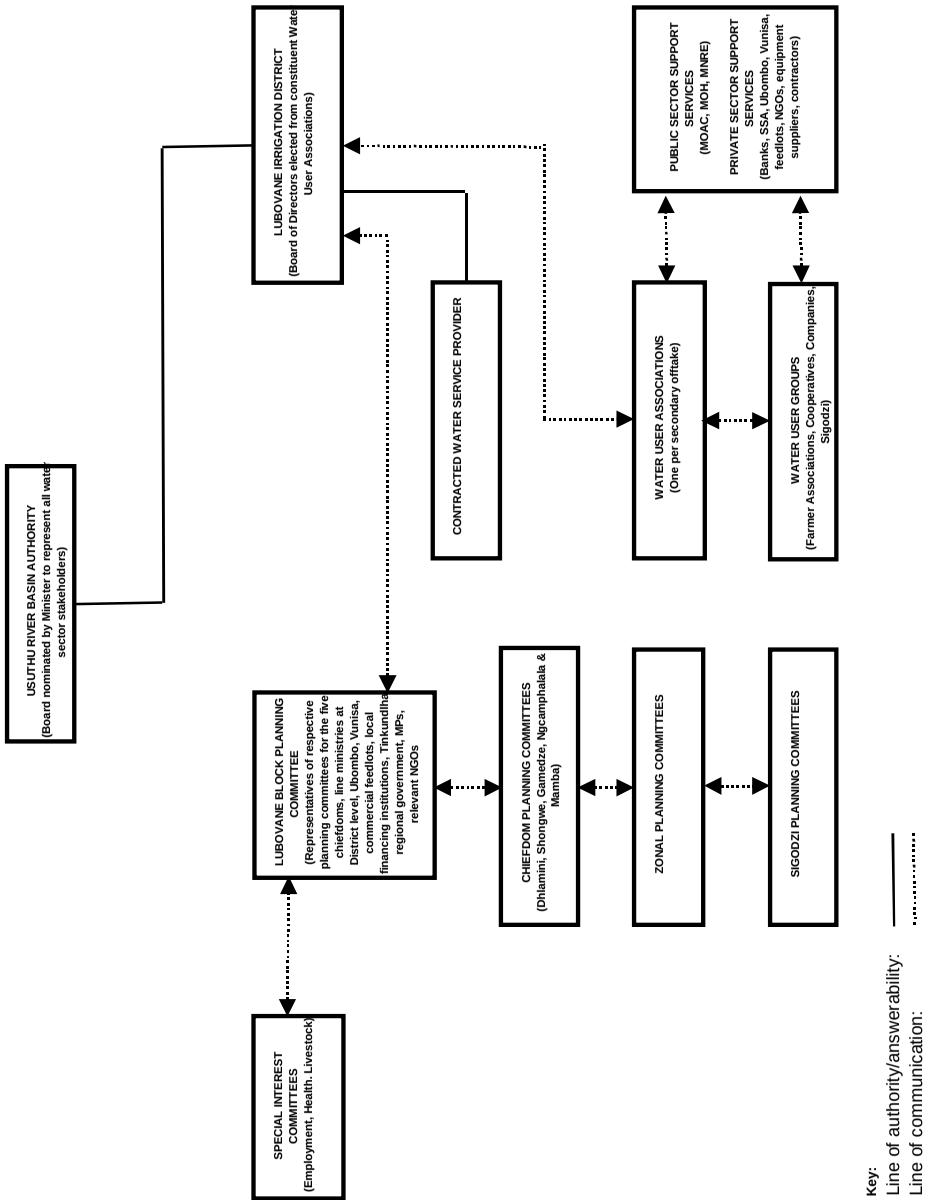

IMPLEMENTATION SCHEDULE FOR PHASE I

Task	PY-1	PY1	PY2	PY3	PY4	PY5	PY6	PY7	PY8
1. Activities for Effectiveness of IFAD Loan									
Complete Draft Resettlement Action Plan									
Update Environmental Clearance Certificate as required									
Develop Poverty Alleviation Strategy									
Loan negotiation and agreement with other financiers									
2. Activities for Effectiveness/Disbursement for Other Loans									
Complete Interim Water Agreement with South Africa & Mozambique									
Restructure SKPE Board									
Establish Legal Framework for Catchment Authority, Irrigation District and WUAs									
Adopt regulations for water charges									
Complete Comprehensive Mitigation Plan and implement scheduled activities									
Complete Resettlement Action Plan and implement scheduled activities									
Establish Legal Framework for Lubovane Block planning structure									
Appoint Environmental Review Panel									
3. Procurement of TA for Project Management									
4. Procurement of TA for Downstream Development Unit (Int'l & Regional)									
5. Development of policy and legal framework									
6. Procurement of design studies consultants									
7. Procurement of geotechnical investigations/topographic surveys									
8. Design Studies for Diversion Weir, Dams & Irrigation System									
9. Geotechnical & Topographic Surveys									
10. Procurement of Contractors for Diversion Weir, Dams & Irrigation System									
11. Construction of Upstream Works									
Diversion Weir, Dams & Feeder Canal									
Main, Secondary & Tertiary Canals									
12. Public information campaign upstream and downstream									
13. Establish local planning structures									
14. Land use planning and allocation									
15. Participatory Planning & Design of Tertiary Works									
16. Procurement of Consultants for Design of Surface Irrigation Schemes									
17. Surveys & Designs for Surface Irrigation Schemes									
18. Tendering for Surface Irrigation Schemes									
19. Bidding for Sprinkler Irrigation Schemes									
20. Award of Construction/Installation Contracts									
21. Construction/Installation On-Farm Works (incl Power Transmission Lines)									
22. Establish Lubovane Irrigation District									
22. Procurement of Water Service Provider									
23. Provision of Water Service									
24. Planting & Irrigating									

APPENDIX VIII

ELABORATION OF EXISTING INSTITUTIONAL FRAMEWORK

1. **Ministry of Natural Resources and Energy**. MNRE is responsible for overall policy, development and regulation for the country's land and water sectors. It also leads Swaziland's delegation to the TPTC. The Minister appoints a water apportionment board that is responsible for the allocation of all water use permits.

2. **Ministry of Agriculture and Cooperatives**. MOAC is responsible for overall policy and development of the agriculture and livestock sectors. It is organized into three departments: Agriculture (including extension, research and technical divisions); Veterinary and Livestock Services (disease control and prevention, diagnostic and investigative services, meat hygiene, veterinary education and livestock husbandry); and Cooperative Development. A recent study financed under the ongoing IFAD-assisted Smallholder Agricultural Development Project recommended the organizational restructuring of MOAC into the following departments: Land Use Planning and Development; Crop Production and Extension; Livestock Production and Extension; Veterinary Services; Policy Development and Planning; and Human Resources and Administration.

3. **Ministry of Health.** MOH operates some 328 service delivery points, including seven hospitals, ten health centres, eight public health units, 141 clinics and 162 outreach sites. On a national basis, 85% of population are within an 8 km radius of a health facility. The ratios of key health personnel to the population are: doctors 1:6 500; nurses 1:1 000; nursing assistants 1:2 600 and rural health motivators 1:400. About 74% of the MOH budget is used for curative services, 11% for administration and support services, leaving only 15% for preventive and promotive services. Rural clinics form the backbone of the primary health-care programme, but the quality and efficiency of services provided have deteriorated in recent years, owing to a lack of basic maintenance of facilities, the lack of essential amenities, and the shortages of drugs. The tertiary level of care consists of regional hospitals. Most of Swaziland's qualified doctors are either in (more lucrative) private practice or are working in South Africa. The majority of rural health motivators are inactive - a situation that is attributed to their meagre remuneration.

4. **Swaziland Environment Authority.** SEA is a key instrument in the management of the environment. The Authority coordinates the Government's efforts to incorporate environmental management and protection into the country's development process. In addition, it has wide-ranging powers and responsibilities for the development of policy and supporting legislation, coordination, research and training, environmental monitoring and management, and the setting of environmental standards.

5. **Swaziland Komati Project Enterprise**. SKPE was established in March 2000 as a parastatal organization, nominally under MNRE, to plan and implement the downstream development of the Komati Basin Project. It now has an expanded role, covering all river basin development in the country. As a parastatal, SKPE is relatively independent from government bureaucracy and procedural controls; it has gained experience with the Komati Basin Project, including resettlement planning and implementation.

6. **Swaziland Development and Savings Bank**. The parastatal SDSB formerly supplied credit for a wide range of agricultural activities. However, because of disappointing performance in servicing credit for other crops and livestock, SDSB now concentrates on lending for irrigated sugar cane production – largely because of the unique relationship that exists between the growers and millers: sugar cane can only be sold to mills and, as the cost of transport is a major expenditure, farmers will only sell to the nearest mill. This allows the millers to make payments directly to SDSB – which deducts any outstanding charges before paying the balance into farmers' accounts. Sugar cane is currently the only crop for which collateral is not required by SDSB; it accounts for 90% of the bank's annual business in agricultural lending. However, the consensus among other credit institutions, MOF and the Central Bank is that SDSB needs first to complete its ongoing restructuring process before it can become involved in the proposed LUSIP.

7. **Commercial banks.** The three South Africa-owned commercial banks that operate in Swaziland (First National Bank, Standard Bank and Nedbank) will not lend to SNL farmers, partly because they are constrained from doing so by Central Bank regulations that categorize SNL farmers as high-risk borrowers. Even if the Government and the Central Bank were to reclassify SNL irrigation farmers in an effort to soften the position of the commercial banks, they are likely to still require at least a partial guarantee from a third party, such as the Government. Even then, the interest of the banks is likely to be only in crops for which close control can be exercised through strong market links, i.e. sugar cane and perhaps cotton.

8. **Enterprise Trust Fund.** The Swaziland Enterprise Trust Fund was established in November 1995 to operate as a short and medium-term credit wholesaler, lending to financial intermediaries who on-lend to small and medium-sized businesses. The retail interest charge of 2% over prime allows financial intermediaries sufficient spread to cover both operating costs and the risky nature of their loan portfolios. Non-financial support is also given to businesses in the form of technical assistance in the preparation of business plans and financial management skills training. The Fund currently services more than 140 financial intermediaries and loan recipients. It has managed to achieve repayment rates of 95% and current provisions for bad debts are only SZL 350 000 (USD 45 000), mainly in non-agricultural sectors. The Fund is widely regarded as the most reliable source of credit for Swaziland's small and medium-size enterprises. However, it is currently short of funds to on-lend.

9. **Swaziland Sugar Association.** The sugar industry is controlled by the Sugar Act (1967), which created and gave wide powers to SSA. SSA comprises the Sugar Millers Association and the Cane Growers Association, both of which are of equal status and are represented as such on the SSA Counci. The SSA regulates the industry, promotes its interests and is responsible for all processing, conditioning, bagging and marketing beyond the point at which the mills produce raw sugar. No cane can be grown without the issue of a sucrose quota (in effect a licence) to the prospective grower. Similarly, millers must be licensed by the Ministry of Enterprise and Employment, based on the recommendation of the SSA. The Association provides extension, research and marketing services to its members. After crushing, all sugar and molasses produced in the country become the property of SSA – which arranges for its storage, transport and sale. The mills receive payment of a pre-agreed seasonal price shortly after deliveries have been made, plus an adjustment after crop disposal by SSA. The proceeds from sales are distributed between growers and millers on terms mutually agreed between them, subject to an independent review committee.

10. **Swaziland Cotton Board.** The Swaziland Cotton Board advises MOAC on all aspects of the cotton industry. It controls the cotton varieties to be used in planting through its administration of a seed multiplication and production programme. The Cotton Board finances research at the Lowveld Experiment Station from a Cotton Improvement Fund derived from an annual levy paid by all cotton growers on seed cotton deliveries. Low overall cotton production, which is closely linked to the vagaries of the weather, adversely affects levy income and, thereby, can disrupt the continuity and extent of research. The Cotton Board finances the portion of the credit made available to cotton farmers for land preparation (tractor hire) costs through the sole cotton ginnery (Vunisa Cotton Limited), which provides the credit for farm inputs. Loan recoveries are made through 'stop-orders' on payments for seed cotton delivered.

11. **National Agricultural Marketing Board.** The NAMBoard has the mandate to facilitate the marketing of locally produced horticultural crops, but also has a conflicting mandate to import a wide range of produce that local retailers can purchase. NAMBoard does impose a levy on imported fruits and vegetables, ranging from 3.0 to 6.75% according to crop type, which may offer a degree of protection to local producers.

12. **Ubombo Sugar Limited**. Ubombo Sugar Limited, a part of the Illovu Sugar Group of South Africa, operates the sugar mill at Big Bend. Over the past two years, the company has invested some USD 13 million in expanding its processing capacity, including the installation of a second cane preparation line and a 100 t boiler. The mill is now capable of processing 2.0 million t of cane, compared

with the current throughput of 1.8 million t. The company operates a Smallholder Development Department and is intensifying efforts to promote industry expansion on SNL. As a result of past efforts, there are now more than 800 ha of sugar cane under smallholder production in the proposed LUSIP Phase I area and a further 370 ha in the Phase II area. Ubombo Sugar has historically provided comprehensive facilitation and support services to smallholder growers, from enterprise initiation through to the delivery of cane to the mill. Ubombo plans to maintain its involvement in support of smallholders and is prepared to increase the staff of its Smallholder Development Department as necessary to accommodate expansion of sugar cane planting by smallholders.

13. **Vunisa Cotton Limited.** Vunisa Cotton operates the only cotton ginnery in the country at Matata within the Phase II area. The company has recently expanded its annual ginning capacity from 16 000 to 30 000 t of seed cotton. National production is currently about 13 400 t[1]; the shortfall in throughput from national sources has historically been made up through seed cotton imports from Mozambique and Angola. The company provides extension support to farmers, as well as agro-chemicals (pesticides) on credit and administers loans on behalf of the Swaziland Cotton Board for other seasonal inputs, including land preparation. Vunisa Cotton employs seven extension officers nationwide and has expressed a willingness to expand its field staff, if this is commercially warranted, to cope with the establishment of irrigated cotton.

14. **Swaziland Meat Industries.** Swaziland Meat Industries is based in Matsapha and operates the largest commercial abattoir in the country, as well as a beef-processing facility that exports to the EU market. The company buys fattened cattle for slaughter as well as operating its own feedlots to fatten store cattle for slaughter and subsequent export. It is the custodian of Swaziland's beef export quota to the EU of 3 400 t per annum, but is only able to meet 12% of this quota. However, the company has its own buying team and publicity unit and could participate in a campaign to establish closer links between the meat industry and potential SNL sources of supply.

15. **Farm Input Supply and Contract Services.** There are numerous private-sector outlets in Swaziland providing ready sources of supply of seeds and planting materials, other farm inputs, tools and farming equipment. Many outlets are linked into parent companies based in South Africa, or act as agents on behalf of South African companies. There is strong competition for the supply of irrigation equipment among companies in both Swaziland and South Africa; suppliers can design, supply and commission complete pressure irrigation systems according to requested specifications. A number of agents for farm machinery, plant and equipment are based in Manzini, and there are numerous companies in South Africa capable of supplying a wide range of land development and farm machinery, as well as providing after-sales service. In addition, machinery services can be contracted from local specialist sources. A growing number of farmers and farmers' organizations are able to provide tractor and machinery hire services.

16. Three local **NGOs** currently operate in the Lower Usuthu: Women's Resource Centre, Swaziland Farmer Development Foundation and Ngcamphalala Community Development Programme. The first two NGOs are based in Manzini and work with rural communities to improve business development skills and women's economic empowerment. Ngcamphalala Community Development Programme facilitates an outreach programme from St. Philips Health Clinic that promotes income-generating activities and human resources development. The human and logistical resources of these NGOs are considered to be fully stretched.

[1] National production is entirely rainfed and produced by some 12 000-14 000 cotton farmers, all farming on SNL.

APPENDIX IX

ELABORATION OF PROJECT COMPONENTS

1. The project will comprise four main components: (a) upstream works and distribution system; (b) downstream development and agricultural commercialization; (c) environmental mitigation; and (d) project coordination and management. The main activities to be supported under the first three components are briefly described hereunder.

A. Upstream Works and Distribution System

2. This component will include topographical surveys, geotechnical investigations and detailed designs (by consulting firms), as well as the construction of a diversion weir on the Usuthu River, a feeder canal, three dams to form an off-river storage, two concrete-lined main canals and a distribution system. Since it will be difficult and costly to increase these later, the dams, feeder canal, and the south main canal for Phase I will all be sized to accommodate the future development of 5 000 ha in Phase II. The component will be financed by AfDB, BADEA, DBSA, EU and possibly EIB.

B. Downstream Development and Agricultural Commercialisation

3. This component will comprise four sub-components as hereunder.

4. **Development of policy and legal framework**. This sub-component will support, by means of short-term technical assistance, the Government's current efforts in meeting its commitment to putting an appropriate legal framework in place for water users' associations, an irrigation district and a cathment authority. It will also assist policy and legal reforms for land and resettlement, and possibly existing legislation for companies and cooperatives. *IFAD will finance the whole sub-component.*

5. **Participatory planning and irrigated farm development**. This sub-component will support land-use planning and other processes for approximately 130 irrigated farms, each averaging 50 ha, and other possible land uses. A technical assistance team will be provided to assist farmer groups and associations in formulating their own land-use plans. The sub-component will provide for an intensive programme of training-of-trainers, groups and committees in all processes involved in the land-use planning and land-allocation exercises (including data gathering, information dissemination, gender sensitization and training for transformation). The sub-component also includes budgetary provision for the finance required for on-farm works expected to be supplied on a credit basis by an appropriate private sector or parastatal financing institution and repaid by farmer groups. *IFAD will finance the whole sub-component, except for the line of credit.*

6. **Development of irrigation management institutions**. This sub-component will provide technical support to the processes of establishing WUAs and a proposed irrigation district. It will also provide technical and material support to the establishment of a proposed water service provider, which will include budget provision for vehicles and equipment, and initial orientation workshops for management staff and training of operating staff. However, all other operating costs incurred by the provider, including staff salaries, vehicle running costs and annual maintenance of the water delivery system, will be recoverable from farmers through service charges. Although the water service is intended to be self-financing from user fees, its initial establishment and part of the annual fixed costs for system will be pre-financed by the project until the whole area has been developed. *IFAD will finance the whole sub-component.*

7. **Agricultural commercialization**. This sub-component will provide short-term technical assistance to assist communities and economic interest groups with land use and the farm enterprise planing process. It will also provide longer-term technical assistance to support subsequent

operational aspects of irrigated farming and/or intensified livestock management. Further, provision will be made for technical training of mangers and office holders of farmers' organizations and associations in relevant aspects of crop production and livestock management. The sub-component will also finance in-service training of public extension staff to help them adjust to supporting farmers dealing with irrigated crops and market-oriented farming operations. To assist with long-term diversification efforts, the sub-component will sponsor agricultural research investigations (excluding research on sugar cane and cotton which is already catered for) should any specific requirements emerge during the course of project implementation. In line with efforts towards diversification, the sub-component will provide initial support to farmers' organizations and associations wishing to become involved in horticulture, but which have not yet established firm relationships with buyers. Two separate funds will be established to provide business development matching grants as a partial contribution to the investment costs of improving or establishing small and medium-scale enterprises particularly among the poorer farmer' associations and the more disadvantaged members of society (unemployed/under-employed youths and women's groups). *IFAD will finance the whole sub-component.*

C. Environmental Mitigation

8. The Environmental Mitigation Component will comprise four sub-components: (a) finalisation of the comprehensive mitigation plan; (b) resettlement planning and compensation; (c) public health; and (d) environmental conservation, monitoring and external review.

9. **Finalization of the comprehensive mitigation plan**. The project will contract short-term technical assistance to confirm the detailed environmental mitigation measures to be incorporated into the overall design of LUSIP and to design a Comprehensive Mitigation Plan that meets the statutory requirements. The environmental technical assistance team will work alongside the water delivery system engineering design team and the land-use planners working with and through the communities to establish the irrigation schemes. Detailed surveys will be carried out to permit site-specific environmental mitigation measures to be designed and incorporated, as necessary, into construction contracts and/or project work programmes. The work will be organized in a participatory manner through representative committees to be set up by the LUSIP-affected communities. *The sub-component will be financed by IFAD.*

10. **Resettlement**. The project will finance the remaining steps in the ongoing iterative process of finalizing the Resettlement Action Plan. The Plan will build upon the recently completed Outline Resettlement Plan and the Draft Resettlement Action Plan, to be submitted by the Government by end-June 2001 through a continuation of the ongoing consultative process. Funds will be provided to facilitate interaction at the successive levels of community organization through workshops and meetings – including provision of training for committees and stakeholder representatives. The final terms and conditions of compensation, by Government, including the confirmed listing and values to be attached to items eligible for compensation, will be incorporated into the final Resettlement Action Plan. *IFAD will finance the whole component, with the exception of compensation payments.*

11. **Public health**. This will consist of two parts: (a) health care delivery; and (b) provision of water and sanitation facilities. A fully equipped clinic will be provided in or adjacent to the Phase I area, together with staff housing. An ambulance and motorcycles will be provided for referral and outreach services. Strengthening community-based health care will entail community mobilization, awareness and education campaigns. The project will reorient existing rural health motivators (and train more if needed to achieve the target ratio of 1:400 persons) to the target diseases (particularly HIV/AIDS/STDS) and provide support supervision. Strengthening control of target disease will be achieved through health campaigns in close conjunction with relevant Ministry of Health (MOH) programmes/activities – collaborating with NGOs active in the project area and using local institutions and leadership. The project will support the continuing education of project health staff,

including regular training/updates to rural health motivators and other community resource persons within the project area. Existing training resources in MOH and bilateral and multilateral agencies will be used as appropriate. Some 65 slow sand filters will be constructed for community water supplies, corresponding to one unit per two 50 ha farm schemes. Some 15 boreholes fitted with hand pumps have also been budgeted for those homesteads that will not benefit from the slow sand filters. The project will provide a total of 675 ventilated pit latrines – for those homesteads currently without the facility, as well as within the irrigation farms. It is intended that water and sanitation facilities will be operated and maintained by the users and that the clinic will become self-financing by the end of the project, through user fees and a levy on water charges. *The entire investment costs for the sub-component and part of the running costs for the clinic will be financed by IFAD.*

12. **Environmental conservation, monitoring and external review**. This sub-component will contribute to the financing of community-based natural resources management through the establishment of a project environment fund. Access to the fund is expected to encourage communities to take increasing interest in and responsibility for natural resources management in their locality. The fund will award small matching grants for eligible community initiatives that will positively affect the local environment and improve sustainable community access to natural resources. Priority will be given to initiatives that will contribute to improvements in the status of natural vegetation and/or the arrest of land degradation. In addition, special provisions will be made to establish a nursery for endangered species of flora with a view to introducing nursery activities as new irrigation areas are being developed.

13. The project will provide a full-time environmental monitoring officer (funded by DBSA) throughout the first five years who will maintain oversight responsibility for all environmental aspects, including initial and continuing compliance with statutory requirements, participatory monitoring and impact evaluation by project-affected communities. The project will also provide an independent environmental perspective on LUSIP by providing for periodic visits, throughout the duration of implementation, from an environment review panel, which will report jointly to the Executing Agency and SEA. Funds will be made available to permit accurate and continual monitoring of both water quality and downstream flows at existing stations so that any necessary remedial action can be taken to protect downstream and trans-boundary interests. Finally, the project will finance an ex-post environment impact assessment (EIA) in PY8, the outcome of which may be expected to have particular relevance for any future planning of LUSIP Phase II. *IFAD will finance the whole sub-component, with the exception of the environmental monitoring officer.*

APPENDIX X

ELABORATION OF PROJECT ORGANIZATION AND IMPLEMENTATION ARRANGEMENT

1. LUSIP Phase I will be executed by the Swaziland Komati Project Enterprise (SKPE), a government parastatal (under MNRE) that has been given responsibility for planning and executing all river basin development in the country. A dedicated PMU will be established within the headquarters of SKPE, to be responsible for overall coordination and supervision of LUSIP activities. It will contract out for all technical services required, including detailed design studies and construction supervision for the water delivery system, down to the farm edge. The PMU will be provided with long-term internationally recruited technical assistance financed by the EU. The project will also establish an IEMU under the PMU and located in the headquarters of SKPE, and an ADEMU, also under the PMU but located within or adjacent to the project area. ADEMU will coordinate and support all project activities at the local level, and serve as the interface between the intended users, public and private service providers and the upstream works for the water delivery system. The unit will be provided with a long-term internationally/regionally recruited technical assistance team and *will be financed by IFAD.*

2. The organizational arrangements for the project will need to be flexible over time to meet the demands of the various stages of planning, development and eventual operation of the water delivery system. In the initial years and as the land-use planning and allocation process proceeds, farmer groups will form and register as associations, coopertives or companies (according to their own preferences) to take up the land allocated for irrigation schemes. A tiered system of stakeholders' planning committees will be established, corresponding approximately to: the individual scheme level; the various parts of the distribution system; the main canals; and the entire irrigation system – for which a block planning committee will be formed. Each of the four tiers is intended to form an information conduit to the next platform of aggregation above or below. Hence the block planning committee will be the conduit for information to and from the executing agency, SKPE. Separate special interest committees will also be formed to consider and advise the block planning committee on issues such as resettlement, employment on construction work, livestock, range management and health. It is envisaged that the traditional authorities will participate through their representatives in the various tiers of committees and organizations. The SKPE Board will be expanded to include stakeholder representatives nominated by the block planning committee**.** ADEMU will provide secretarial service to the various planning committees.

3. Clusters of individual schemes will form WUAs, probably on the basis of use of a common secondary canal. WUA functions will be to mange the secondary/tertiary system, enforce by-laws, and to resolve conflicts that might arise between water user groups. According to the draft water bill, an irrigation district will be established as the apex organization for Phase I WUAs and will assume complete responsibility for the organizaton, management, operation and maintenance of the entire irrigation system (including the diversion weir and dams). The irrigation district will be responsible for introducing and enforcing by-laws, and for levying and collecting rates and charges to defray the costs of the district – including operation and maintenance costs associated with water delivered to the farm edge. Since the proposed irrigation district will be a regulatory rather than an operational body, it will contract out the work of annual operation and maintenance of the water delivery system to farm edge. A specialized contracting organization will be established by the project for this purpose. However, the contract will be between the irrigation district and the water service provider, who will be responsible for billing users and collecting the charges.

4. Once the construction of the water delivery system has been completed and the full Phase I target of 6 500 ha of irrigated land developed, the need for the continued involvement of SKPE will diminish. In time, it is expected that the respective tiers of water user stakeholder bodies will absorb the functions of the various committees, including that for the delivery of health care services, which is expected to continue as a self-financing service provider under the auspices of the irrigation district.

APPENDIX XI

ASSUMPTIONS FOR COMPUTATIONS OF CROP BUDGETS, FARM MODELS AND COST STREAM AND THE PROJECTED SUGAR PRICE

A. Crop Budgets

1. The preparation of **crop budgets** is based on the following assumptions: (a) sugar cane yields are higher on R-set (deeper) soils than on S-set (shallow) soils, with peak yields of 110 t and 105 t per ha respectively; (b) peak sugar cane yields are achieved with the first ratoon crop (i.e. three years after initial cane planting, yields in the first two years being 80-90% of the potential) with annual yields declining thereafter; (c) sucrose content remains relatively constant at 13.5%; (d) 13 sugar cane ratoons are produced on R-set (deeper) soils and eight ratoons on S-set (shallow) soils before ploughing out and replanting (by which time sucrose yield would have declined by about 20% from the peak level); (e) planted sugar cane is harvested after 12-13 months, with subsequent ratoon crops harvested every 11-12 months; (f) surface irrigation is relatively more profitable than sprinkler irrigation; and (g) surface irrigation is not suitable on S-set (shallow) soils;

2. The preparation of **farm models** is based on the following assumptions: (a) typical 50 ha schemes operated as commercial entities, with all labour and finance costs included; (b) commercial interest rate at 17% per annum on loans; (c) each scheme is operated by a group comprised of 20 households, each with a shareholding in the scheme of 2.5 ha; (d) for sugar cane, much of the first year (i.e. PY1) will be devoted to on-farm development, such that the crop will not be planted until towards the end of PY1 – for harvesting after 12-13 months in PY2; (e) beneficiaries will meet the full cost of: operation and maintenance for on-farm infrastructure and the water delivery system, in addition to their on-farm works and crop establishment for which the project will provide the source of credit; (f) loans for on-farm works and sugar cane establishment will be repaid within six years, with the year of farm development/first planting treated as a grace period (i.e. repayment is over a five-year period); and (g) sugar cane yields used for the farm models are 97.8 t/ha and 91.8 t/ha for R-set (surface or sprinkler) and S-set (sprinkler) soils respectively.

B. Cost and Benefit Streams

3. Project costs are calculated in economic terms (i.e. net of taxes, duties and contingencies). Certain of the physical works for Phase I (e.g. diversion weir, feeder canals and the south main canal) will eventually be shared with the Phase II development. Similarly, certain of the technical assistance and associated costs (e.g. those associated with the development of a policy and legal framework, as well as design services for the physical works) are related to works or services that will benefit both Phase I and Phase II. Furthermore, some of the costs associated with resettlement (e.g. resettlement of those displaced from the proposed reservoir) are related to works that will be shared between the two phases. Where appropriate, part of these costs can be attributed to Phase II and deducted from the Phase I costs. The cost of resettlement compensation (payable by the Government) was reduced by 50%, to remove apparent distortion in the budgeted costs and to take account of compensation in kind. The relevant cost items have, therefore, been reduced by applying conversion factors as follows: (a) costs of physical works in relation to the diversion weir, intake and sand trap; feeder canal; Mhlathuzane Dam; Golome Dam and Spillway; and the South Saddle Dam were reduced by the ratio of the land area to be served in Phase I to the combined Phase I and Phase II area – i.e. the costs were converted by computing the ratio of (6 466 ha/11 500 ha), or a factor of 0.56; (b) cost of the South Main Canal was converted by 4 444 ha/9 480 ha, or 0.47; (c) costs of the secondary and tertiary distribution system were shadow-priced at 0.92% to take into account labour; (d) resettlement costs were reduced by a factor of 0.56; and (e) recurrent costs were shadow-priced at 0.92%

4. The cost of farm labour was converted by a factor of 0.65 to reflect the prevailing opportunity cost, bearing in mind the employment situation in the project area. All costs in relation to the public

health sub-component were zero-rated, since they can be justified separately on social grounds (because the objective is to improve public health, rather than only mitigating harmful impacts). The effect of these changes has been to reduce project costs by approximately 35% from their financial value to their economic value.

5. Specific to benefits streams, these have been phased: construction of the diversion weir, feeder canal and dams will be undertaken in PY3 and PY4; the main secondary and tertiary canals in PY3-PY5; and irrigation schemes developed at 1 300 ha per year, beginning in second half of PY4 onwards. The economic analysis has been extended over 50 years to take full account of the economic life of the major infrastructure components of the project.

C. Employment Opportunities

6. In contrast to rainfed agriculture on SNL where little use is made of hired labour and, indeed, where there is a shortage of labour due to off-farm incentives, irrigated sugar cane provides 37% of Swaziland's wage employment. The incremental production of 6 500 ha of sugar cane under will result in peak labour requirement of 62 person days per ha. In effect, the labour requirement for the typical 2.5 ha irrigation scheme shareholding will be 155 person days – which labour demand will be well within the capacity of the average household (of 5.9 persons) to provide. About 40% of the labour requirement is normally for cane cutting, with loading being largely a mechanized task. It is assumed that substantial new employment opportunities will become available in the operation of irrigation schemes and the sugar mill, the construction of infrastructure, and the operation and maintenance of the irrigation systems.

D. Projected Sugar Price

7. The **producer price** for sugar is a blend price derived from sales to a number of overseas and regional markets, including preferential markets in the EU and the United States. The blend price is obtained by dividing: (a) the distributable proceeds from all annual sales, by (b) total annual production of 96 pol sugar[2]; the result is then converted to a sucrose equivalent, since the ratio of 96 pol sugar to sucrose varies slightly each year – and it is the latter for which the producers are paid.

8. The **growers' price** for sucrose is shared between millers and growers in proportions fixed by the SSA. The grower's share has increased by 0.5% per year, from 66% in 1998/1999 to 67.0% in 2000/2001. It increased again to 67.5% for the 2001/2002 season, but is expected to remain at this level for the foreseeable future. Thus, for 2000/2001 the growers' price was fixed on the basis of a 96 pol sugar price of SZL 1 880.14/t, which was converted to sucrose by the reciprocal of a factor of 1.06086, to arrive at a growers' price of SZL 1 187.44/t.

9. Swaziland's sugar production now exceeds these preferential quotas. Therefore, it is assumed that all incremental sugar production will be disposed of on the world market, which will result in dilution of the blend price paid to producers and, hence, growers. According to SSA, the total production of 96 pol sugar for the 2000/2001 season was 594 318 t. Of this amount, 96 460 t was disposed of on the world market at a price of USD 0.09/lb, giving net proceeds of SZL 114 million. The remainder was sold to various preferential and regional markets (the latter being also preferred to the world market). The net proceeds from these sales was SZL 1 064 million – the implication being

[2] Pol' is a measure of sugar purity: it is the degree of polarization of light refracted through a solution of the sugar, as a percentage of polarization through a pure sugar solution. Typically mills in Swaziland can produce Very High Pol (VHP) sugar at 99.4^0 pol and raw sugar at 98.5^0 pol. Pol is used as a proxy for sucrose in cane where it is pol not sucrose that is analysed in cane sampling.

that the average price obtained from preferential and regional markets is more than 81% higher than that obtained from the world market.

10. Taking account of annual growth within the existing industry plus production from LUSIP Phase I and the current Komati Basin Project, incremental sugar production will amount to some 295 700 t[3] by 2010/11, over and above the present (2000/01) production of 594 318 t. This assumes production of 86 000 t at full development of LUSIP based on 97.5 t/ha and a sucrose content of 13.5%. Assuming that the 2000/01 prices and exchange rates[4] will remain constant and that preferential/regional sales will remain at existing levels, the additional 295 700 t of sucrose/96 pol sugar will yield SZL 349 million[5], thus increasing total net proceeds to SZL 1 527 million[6]. From this analysis it can be inferred that the unit price for 96 pol sugar will become SZL 1 715/t, which converts to a growers' price of SZL 1 088/t. In other words, given that the 2000/01 growers' price was SZL 1 187/t (compared with the 2001/02 price of SZL 1127/t), the dilution of the growers' price at full development of LUSIP will be approximately 8%.

11. In reality, the international sugar market is volatile and currencies are changing over time. While it is envisaged that during the next ten years the value of the preferences that the Swaziland sugar industry currently enjoys are likely to decline (because of downward pressure upon prices within the domestic markets of the EU and the United States and a possible restriction upon the extent of the access to these markets), falling dollar prices may well be mitigated by local currency depreciation. In effect, it is assumed that depreciation of the Swazi Lilangeni will counter the effects of dilution of the growers' price and that sugar cane will retain its attractiveness for the foreseeable future.

[3] Landell Mills Limited (December 2000), *Study for an Optimal Sugar Policy in the Context of Trade Liberalisation – Draft Final Report*. Ministry of Economic Planning and Development.

[4] SSA based their 2000/01 prices on an exchange rate of USD 1.00 = SZL 6.92.

[5] SZL 114 000 000/96 460 t x 295 700 t = SZL 348.8 million.

[6] SZL (114 + 1 064 + 348.8) million = SZL 1 526.8 million.